مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٦٩ . العدد ٩٦ .

جامعة القاهرة

كلية الدراسات الأفريقية العليا
قسم الأنثروبولوجيا

دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة (المجلس القومي للمرأة بمحافظة الجيزة نموذجاً) دراسة ميدانية في أنثروبولوجيا التنمية

إعداد

علياء الحسين محمد كامل
مدرس الأنثروبولوجيا بكلية الدراسات الإفريقية العليا
جامعة القاهرة

٢٠١٩م

مستخلص:

هدف البحث إلى توضيح أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحديد واقع وطبيعة المشروعات الصغيرة الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة والمقدمة من المجلس القومي للمرأة، كما هدف البحث إلى رصد جهود المجلس القومي للمرأة، وتحديد الصعوبات التي تواجهه في التمكين الاقتصادي، وذلك على عينة بلغ عددها (١٥) امرأة تم تقديم قروض ميسرة لهن وتشجيعهن على إقامة مشروعات صغيرة، واعتمد البحث على المنهج الأنثروبولوجي واستخدم دليل العمل الميداني، كما اعتمد المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي.

وكانت أهم نتائج البحث هي أن المجلس القومي للمرأة يقوم بدور تنموي جاد من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وقد قام بعملية التدريب، والتأهيل وأسند إليهن أدواراً جديدة استطعن من خلالها القيام بإدارة وتشغيل مشروعات صغيرة حققت لهن زيادة في دخلهن وثقتهن بأنفسهن، وفي ضوء نتائج البحث أوصت الباحثة بالاهتمام ببرامج التدريب المقدمة للمرأة في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وتنمية كوادر من الإناث لتفعيل ودعم المشروعات الصغيرة.

الكلمات المفتاحية:

- المشروعات الصغيرة.
- التمكين الاقتصادي.
- المجلس القومي للمرأة.
- الانثروبولوجيا التنمية.

Abstract:

The aim of the research is to clarify the importance of small projects and their usefulness in the economic empowerment of women and to identify the reality and nature of small projects aimed at the economic empowerment of women provided by the National Council for Women. The research also aims to monitor the efforts of the National Council for Women and identify the difficulties it faces in economic empowerment. The sample of this study consists of (12) women who have been provided with soft loans and encourage them to establish small projects.

The research was based on the anthropological approach and the fieldwork manual was used. It also adopted the historical approach and the descriptive approach.

The most important results of the research are that the National Council for Women plays a serious developmental role in order to achieve the economic empowerment of women ،They were given new roles in which they managed and operated small projects that had increased their income and self-confidence ، In the context of the research results ،the researcher recommended to pay attention to the training programs offered to women in the government sector ، the private sector and the development of female cadres to activate and support small projects.

Keywords:

- Small Projects.
- Economic Empowerment.
- National Council for Women.

مقـدمـة :

مع تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، تنامت الأفكار والقيم الداعية إلي المساواة بين الجنسين وتوفير الضمانات التي تكفل للنساء التمتع بقدر مناسب من الحقوق والحريات التي دعت إليها المعاهدات الدولية، ويأتي تفعيل دور المرأة مع وضع الاهتمام بحقوقها والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مقدمة التحديات التي تواجه مصر وباقي الدول العربية من الناحية الاجتماعية والسياسية.

وتمثل المرأة في أغلب أرجاء العالم مورداً بشرياً مستداماً يوازى تقريباً نصف عدد سكان الكرة الأرضية، وفق دراسة قام بها البنك الدولي، فإن تمكين المرأة يمكن أن يساهم في تقليل الجوع علي مستوي العالم بنسبة (١٢) إلى (١٧%) (World Bank، 2014).

يسعى المجتمع البشري في ظل الموارد الطبيعية إلي الاستثمار الجاد في المصادر البشرية، ولتحقيق ذلك يجب توفير معطيات إيجابية للمرأة تمكنها من المساهمة الفعالة والفعلية، وفي مصر أظهرت نتائج مسح القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء أن مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يزال أقل من مشاركة الرجل، وفى عام 2015 يوجد في القوي العاملة نحو 50% من النساء في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) بالمقارنة بنسبة ٧٧% من الرجال، وعلي الرغم من التقدم الذى حققته المرأة في مجال التعليم فإنها تواجه أكبر صعوبة في الحصول العمل بأجر وكما تحصل علي دخل أقل من الرجل.

(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦)

ويعد دعم قطاع المشروعات الصغيرة الموجه للمرأة من أهم مداخل التمكين الاقتصادي للمرأة، وقد أثبتت الدراسات أن المشروعات الصغيرة هي الدافع والمحرك الأساسي للنمو في الاقتصاديات المحلية، وذلك من خلال توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وتفعيل مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي.

(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٤)

ويعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة فهو الذي يحد من قدرتها علي النمو والاستمرار ويضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وتعتبر عملية تمويل المشروعات الصغيرة من أشكال قطاع التمويل غير الرسمي مثل التمويل العائلي، صناديق التنمية المحلية، أحد الطرق الفعالة للتغلب علي صعوبات التمويل الرسمي كالبنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار، وتفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة علي أرض الواقع.

لذلك فإن نجاح أي برامج تنموية ومستدامة مرهون بوجود مشاركة فعالة من العنصر البشرى كله، وبما أن المرأة تمثل نسبة مؤثرة في المجتمع المصري (42) مليون نسمة عام ٢٠١٤ طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بنسبة (49، 3%) من عدد السكان ونسبة الإناث من إجمالي قوة العمل (22، 75%) بينما نسبة الإناث من إجمالي المشتغلين (19، 76%)، وهناك سعياً جاداً إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من كافة الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة، وقد قام المجلس القومي للمرأة بتنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة ذات القبول الاجتماعي التي تهدف إلي تزويد المرأة بالمهارات

والتدريبات والمشاركات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة علي تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في عدد من المهن المناسبة للمرأة.

وفي ضوء ما سبق يسعى البحث الحالي إلى توضيح مدى الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة في الواقع المصري مقارنة بالواقع العالمي.

أولاً- مشكلة البحث:

برز دور المشروعات الصغيرة لكونها تشكل مجالاً حيوياً لتشجيع روح المبادرات الفردية ورغبات الأفراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم وتحسين نوعية حياتهم ورفع مستواهم المعيشي كما أنها تدعم الاقتصاد القومي، وتساهم في معالجة المشكلات الاجتماعية والبطالة وتوفير فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر بين المواطنين بدلاً من الاعتماد على الوظائف الحكومية، كما أن المشروعات الصغيرة تتجسد أهميتها في الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى دورها في إعداد القياديين، لذا بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعي بأهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات بمساندة هذه المشروعات الصغيرة من خلال وضع سياسات وقوانين تنظم عملها، حيث بلغ حجم الاستثمارات في المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية تقريباً ٦٠% من إجمالي استثماراتها وتصل هذه النسبة الي ٦٥% في أوروبا، أما على مستوى العالم العربي فقد كانت نسبة المشروعات في المغرب ٤٢%، بينما في مصر ٩٥% من إجمالي المشروعات. (الشلهوب، ٢٠٠٩، ٢)

كما يعد الاهتمام بقضايا المرأة مؤشراً أساسياً من مؤشرات تقدم المجتمع وذلك من خلال مساندتها لعمل مشروعات صغيرة لنجاح عملية التنمية في المجتمع المصري، حيث لا يمكن أن ننظر لتلك القضية علي أنها قضية جزئية أو بسيطة، لأنها تعتبر من القضايا الجوهرية في المجتمع برمته وتؤثر في إمكانية نجاح عملية التنمية فيه.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث الحالي في محاولة التعرف على تأثير المشروعات الصغيرة على تمكين المرأة اقتصادياً، فالبحث الحالي يسعى إلى تحديد هذا التأثير من خلال دراسة حالة المستفيدات من الخدمات الذي يقدمها المجلس القومي للمرأة بمحافظة الجيزة نموذجاً.

ثانياً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي ما يلي:

١. توضيح أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة.
٢. تحديد طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة من المجلس القومي لتمكين المرأة اقتصادياً.
٣. رصد جهود المجلس القومي في التمكين الاقتصادي للمرأة والصعوبات التي تواجهه تجاه تمكينها اقتصادياً.
٤. التعرف على الرؤية الذاتية للمبحوثات تجاه المساعدة المقدمة من المجلس القومي للمرأة بهدف تمكينهن اقتصادياً.

ثالثاً- تساؤلات البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن طرح التساؤلات التالية:

١. ما أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة؟
٢. ما طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة من المجلس القومي لتمكين المرأة اقتصادياً؟
٣. ما أهم الجهود المقدمة من المجلس القومي في التمكين الاقتصادي للمرأة؟ وما الصعوبات التي تواجهه تجاه تمكينها اقتصادياً؟
٤. ما الرؤية الذاتية للمبحوثات تجاه المساعدة المقدمة من المجلس القومي للمرأة بهدف تمكينهن اقتصادياً؟

رابعاً- أهمية البحث:

تتحدد الأهمية النظرية والعملية للبحث في مجموعة من الأمور نشير إليها في الآتي:

١. يُعد هذ البحث من الابحاث التي تجرى في مجال أنثروبولوجيا التنمية، للكشف عن جهود التنمية البشرية بالاعتماد علي المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً وإكسابها مكانة تتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري.
٢. يضيف هذا البحث إلى تراث أنثروبولوجيا التنمية واحدة من الدراسات التي تعالج العلاقة بين النشاط الاقتصادي المتمثل في المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة كعنصر من عناصر القوى العاملة الفعالة في المجتمع المصري.
٣. يتفق هذا البحث مع الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية في مصر التي تركز على الأساليب غير التقليدية في المعالجة بتحويل القادرين على العمل من مجرد متعطلين إلى أعضاء منتجين يمكنهم من سد احتياجاتهم بأنفسهم.
٤. يكشف البحث عن أهمية إسهام المرأة في القطاعات التنموية والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لرفع الكفاءة والاستمرار في إحلال العمالة الوطنية النسائية محل الوافدة.
٥. يساهم هذا البحث في التعرف على ردود أفعال المستفيدين من خدمات المجلس القومي للمرأة و"خاصة حول المشروعات الصغيرة، ومن ثم فهو تعكس بعكس الجوانب الإيجابية والسلبية للمجلس القومي للمرأة وما يقدمه من خدمات ودوره في التمكين الاقتصادي للمرأة.
٦. يمثل هذا البحث إضافة جديدة وتضاف إلى الدراسات السابقة المرتبطة بدراسات المرأة وتمكينها اقتصادياً.
٧. يبرز هذا البحث مكانة المرأة ودورها في التنمية وتحقق المكاسب التي تستحقها وتحقق من خلالها كيانها كإمرأه تسعى لتنمية بلادها بجوار الرجل..

خامساً- إجراءات الدراسة الميدانية:

١. منهجية البحث:

يهدف البحث إلى معرفة دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك من خلال دراسة ميدانية على المجلس القومي للمرأة.

لذا أعتمد البحث علي دراسة ميدانية أجريت في ضوء دليل العمل الميداني، واستخدمت الباحثة عدد من أدوات البحث الأنثروبولوجي التي من شأنها تحقيق أهدافه والإجابة على تساؤلاته، وتقصى مدى صحة التساؤلات أو خطأها وفق منهجية البحث المعتمدة علي كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، ومن هذه الأدوات: الملاحظة بأنواعها سواء البسيطة أو المتعمقة، وقد استخدمت الباحثة ملاحظة مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة واستقراء الرؤية الذاتية لها ورصدها ضمن العديد من القضايا المجتمعية المهمة المطروحة علي ساحة البحث والتي يثار الجدل حولها والخلاف بشكل مستمر بين التيارات المحافظة والمعتدلة، كما أجريت عدة مقابلات وعددها (١٥) مقابلة مع (١٥) إمرأة مع عينة مختارة من قبل النساء المرشحات المجلس القومي للمرأة واللاتي تمت مساعدتهن في إقامة مشروعات صغيرة ورصد الرؤية الذاتية لتمكين المرأة اقتصاديا وأهم المعوقات التي تواجهها أثناء إقامة المشروع حتى نجاحه وكذلك المعوقات التي تواجه المجلس القومي للمرأة في سبيل تمكين المرأة اقتصادياً.

٢. طرق جمع البيانات:

قامت الباحثة بجمع البيانات من خلال المبحوثات اللائي استفدن من خدمات المجلس القومي للمرأة، إلى جانب استخدام دليل المقابلة كأداة رئيسة وتم تصميمها لهذا الغرض، بالإضافة إلى تحليل الكتب والدراسات الأجنبية والعربية والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، إلى جانب الدوريات والمؤتمرات ومواقع شبكة الأنترنت.

٣. مجتمع وعينة البحث:

يتكون البحث الحالي من النساء المستفيدات من خدمات المجلس القومي للمرأة واللائي حصلن على مساعدات لإنشاء مشروعات صغيرة أو شاركن في المعارض المختلفة، والبالغ عددهن (٢ مليون و٧٠ ألف امرأة من خلال جميع أنشطته وحملاته، أما فيما يخص المشروعات الصغيرة استفادت أكثر من ١٨ ألف سيدة)

أما عن عينة البحث: فقد تم اختيار (١٥ امرأة) بناء على مشورة المجلس القومي للمرأة بمحافظة الجيزة، واللائي توافرت فيهن خصائص العينة.

٤. خصائص العينة :

تم توزيع أفراد العينة في ضوء المحددات العلمية والشخصية بعدد من الخصائص التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- توزيع العينة طبقاً للعمر الزمني: ما بين ٣٠-٤٥ سنة.
- توزيع العينة وفقاً للمؤهل العلمي: بكالوريوس فنون جميلة- علاج طبيعي- هندسة- خدمة اجتماعية- دبلوم فني- بالإضافة إلى مرحلة الدراسات العليا.
- توزيع العينة وفقاً لبداية العمل بالمشروع: تتمثل في مراحل زمنية مختلفة من ٢٠١٠- ٢٠١٨.

٥. أهم المشروعات:
تتمثل أهم المشروعات فيما يلي:

- مشروعات التطريز، الخرز، النول، الكورشيه والخوص،
- الحرف التقليدية كالسجاد والنسيج اليدوي.
- النحت على الخزف.
- أكسسوارات خاصة بالمنازل والأثاث.
- عمليات تدوير أشجار النخيل وتحويلها إلى منتجات يدوية صديقة للبيئة.

٦. مجالات البحث:

- المجال المكاني: مقر المجلس القومي للمرأة بمحافظة الجيزة" الهرم".
- المجال الزمني: من شهر سبتمبر ٢٠١٨ حتى منتصف شهر مارس ٢٠١٨م.
- المجال البشري: تم إجراء مقابلات مع (١٥) امرأة بناء على مشورة المجلس القومي للمرأة.

٧. أداة البحث:
تم تصميم دليل مقابلة اشتملت علي ما يلي:

- واقع المشروعات الصغيرة في المجلس القومي للمرأة.
- خصائص المشروعات الصغيرة للمرأة ونقاط القوة والضعف ودورها في التمكين الاقتصادي.
- الصعوبات التي تواجه المجلس القومي للمرأة تجاه تمكي المرأة اقتصادياً.
- مدى استفادة المبحوثات من خدمات المجلس القومي للمرأة.
- التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمبحوثات.
- التقييم الذاتي للمبحوثات تجاه المساعدات المقدمة من المجلس القومي للمرأة.

سادساً- التوجه النظري للبحث:
استخدمت الباحثة: النظرية النسوية ونظرية رؤى العالم كما يلي:

١. النظرية النسوية:

تختلف النظريات النسوية فيما بينها حول المسائل الخاصة بعدم المساواة بين الراجل والمرأة في المجالات كافة رغم اتفاقها علي أن المرأة تحتل مرتبة أدنى ولا تتمتع بالمكانة نفسها التي يتمتع بها الرجل. (Bhavani، 2001).

تذهب "Voet" إلي أن مصطلح النسوية يمكن أن يوصف بأنه مجموعة من الأفكار والحركات التي تهدف إلي تحرير المرأة وتحسين أوضاعها في جميع المجالات، ويمكن تعريف النسوية علي أنها دراسة نظرية أو منظومة فكرية تدافع عن حقوق النساء بإتباع الطرق السياسية والاستراتيجية الداعمة لتلك الحقوق من أجل إنهاء الاضطهاد.

ظهرت تصنيفات متعددة للنسوية لعدم الاتفاق علي راي واحد أو فلسفة واحدة وهما: النسوية الليبرالية والماركسية التقليدية والاشتراكية والراديكالية، تحتفظ جين الشتاين بتصنيفاتها الثلاثة الشائعة: النسوية الراديكالية والليبرالية والماركسية، أمات "Voet" فتقسمها إلي نسوية إنسانية ونسوية ممركزة

ونسوية تفكيكية، في حين تؤكد هيلين مور وجين اولينبورجير بأن مداخل دراسات النسوية تنقسم الي النسوية الليبرالية التقليدية والماركسية والراديكالية والاشتراكية.(Hurst، 2001، 76)

تهتم الليبرالية والاشتراكية بقضايا مساواة المرأة بالرجل في الموارد والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهى المطالب الأساسية للموجة الأولى من الحركات النسائية، أما الراديكالية فهي فلسفة سياسية تؤكد الحاجة إلى للبحث عن مظاهر الظلم في المجتمع وإجتثاثها وهى كلمة يونانية تعني الجذر أو القصف (موسوعة الجياش، ٢٠١٦، ٧)، وهي من المبادىء السياسية الي تركز على تغير البنى الاجتماعية بإتباع أساليب ثورية وتغيير نظم القيم بأساليب جوهرية، بهذا المنطلق الراديكالية لا تهدف إلى استبدال قوة الرجل بقوة المرأة ولكنها تهدف إلى بناء مجتمع غير متدرج بحيث لا توجد صفوة تعيش علي الاستغلال والسيطرة علي الأخرين (Sanders، 2001، 13).

وقد استمدت هذه النظرية دفاعها عن المرأة من أراء ستيوارث ميل وماري واستونكرافت الذين دعيا إلي إعطاء المرأة المكانة وفرص العمل نفسها التي تعطي للرجل أو التي يحصل عليها الرجل، والهدف الأساسي من تحرير المرأة بالنسبة لليبراليين أو المعتدلين هو تحقيق المزيد من المساواة بين الرجال والنساء بالتأكيد العملي علي زيادة مشاركة المرأة في ميادين العمل وعلي كل المستويات، ويلجأ هؤلاء الي جماعات الضغط لتوجيه النشاطات نحو إحداث تغيرات جذرية ومطلوبة في التشريعات والقوانين الخاصة بالمساواة في العمل واتخاذ القرار والتمييز والقضاء علي التفرقة بين الجنسين، وتري أيضاً أن المنافسة الحرة بين الأجناس سوف يزيل كل العقبات التي تعيق المرأة في حياتها السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والصناعية (England، 1993، 28).

أما النسوية الاشتراكية فظهرت من قلب الماركسية والراديكالية والتحليل النفسي وحاولت جولييت ميتشل أن تمزج بين الأفكار الأساسية للمذهب النسوي تحت مظلة مفهوم النوع الاجتماعي، واعتبرت أن لاضطهاد المرأة جذور تاريخية في ظل المجتمع الأبوي، ودعت إلي وجوب وضع المرأة ووظيفتها في جميع المجالات لكي تحصل علي حريتها الكاملة (Lorber، 1998، 35-32).

٢.نظرية رؤى العالم:

تعد من النظريات الأساسية في الدراسات الأنثروبولوجية رسخت بواسطة أعمال كل من Durkheim، وماكس فيبر، وإلياد، وكلوكهون، وردفيلد، وصول تاكس، وجيرتز، وتلاميذهم.

اعتمدت الباحثة علي رؤي العالم "لردفيلد" وذلك لمعرفة الاتي:

- أنماط التفكير والقواعد والمبادئ الذهنية التي يصدر عنها الشخص في نظرته لموضوع البحث.
- الاهتمام بالمبادئ المجردة التي تحكم السلوك وأنساق القيم التي توجه الشخص في علاقاته واختياراته.
- نظرة الشخص الي ذاته" Self" والي الناس أو الاخرين وتقويمه لهم ولتصرفاتهم وقيمهم الشخصية ومثلهم العليا بل وأيضاً تقويمه لعلاقاته بهم، وكذلك نظرته الي البيئة الواقعية و الي عالم المرئيات وعلاقة هذا بالواقع الثقافي والاجتماعي في المجتمع نفسه.

كما جاء دليل العمل الميداني متسقاً مع هذا الطرح الموسع وملبياً لمطلب الشمولية والكلية التي تحتاجها رؤي العالم.

المحور الأول- التمكين الاقتصادي للمرأة:

أولاً- الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة:

١. انثروبولوجيا التنمية والمرأة:

أن أنثروبولوجيا التنمية علماً حديث النشئة قياساً الي الفروع الأخرى من فروع الأنثروبولوجيا، وقد بدأت قضية التنمية تحتل موقعاً معرفياً في الفكر الأنثروبولوجي المعاصر علي اختلاف مشاربه واتجاهاته الايديولوجية.(Grow، 1993، 15)، (Gardner، 1996)

يشير مفهوم الانثروبولوجيا التنمية إلى أهمية التغير الاجتماعي والثقافي، فهى تنظر إلى التغير على أنه خاصية مميزة لكل الثقافات في تفاعل دينامي مع القومية التي تدعم الاستقرار، (بيلز، ١٩٨٨، ٨٢٨) وقد أهتمت الأنثروبولوجيا بمسائل التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات مركزة علي التحولات البنائية التي عرفتها هذه المجتمعات (بوقصاص، ٢٠٠٠، ١٢).

إن موضوع التنمية من أهم المواضيع التي شجعت الباحثين الأنثروبولوجين على القيام بدراسات اجتماعية كما عملت على تطوير تخصصات العلوم الاجتماعية، وذلك بهدف دراسة أهم العراقيل التي تقف عائقاً أمام تنمية وتطور هذه المجتمعات (مراد، ٢٠٠٢، ٢٣).

يرى بعض الانثروبولوجين أن الاقتصاد هو العامل الوحيد لتفسير الحياة الاجتماعية، ومن أنصار هذا الاتجاه "سان سيمون Saint- Siman" (رشوان، ٢٠٠٣، ٢٥).

ربطت بعض النظريات الانثروبولوجيا قضية التنمية بطبيعة الأجناس البشرية وفسرت التنمية في ضوء ارتباطها بالشخصية القومية (الطراح و سنو، ٢٠١٦، ٢٥٦).

تحتل التنمية في عالمنا المعاصر محور الاهتمام في كل المجتمعات، حيث تعتبر أكثر حتمية باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذي يجب أن تنتهجه هذه الدول للخروج من دائرة التخلف وتحقيق معدلات نمو محسوسة بما تحقق ارتفاعاً في مستويات المعيشة، والتقدم المنشود.
(Horowitz، 1994، 13)

إن التنمية تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الانسانية والنشاط الانساني وهى من المجالات الفكرية والروحية والاقتصادية والتكنولوجية سواء من حيث قهر الظروف الجغرافية او إطالة عمر الإنسان من حيث مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، ثم المجالات الاجتماعية وهى تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق الأهداف وأداء الوظائف التي تتحقق من خلال التنمية.

لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي فقط وإنما تشتمل على تغيير ثقافي وعلى تغيرات في البناء الاجتماعي القائم ولا شك أن هذين العنصرين متلاحمين يؤثر كلاهما على الأخر، فالنمو الاقتصادي يؤثر في النمو الاجتماعي، وكلاهما يعمل على خدمة الأخر، فالتنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك الفئات الاجتماعية التي حُرمت في السابق من فرص التقدم النمو (محمد الجوهري، ١٤٠).

والمرأة من أكثر الفئات المستهدفة في التنمية، ولقد أكدت الآراء الحديثة الواردة في أدبيات التنمية أن نجاح برامج التنمية مرهون بمشاركة وتمكين العنصر البشري وطبيعة تأهيله، حيث تعتبر المرأة ركناً أساسياً في عملية التنمية.

أن المرأة من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، وقد ظلت النظرة الأكثر انتشاراً هي التي تنظر إلى المرأة على أنها كائناً لا يصلح إلا للإنجاب والاهتمام بشئون المنزل فقط، إلا أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئاً فشيئاً وسط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، ولقد أكدت العديد من الدراسات علي أن من مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل إن هناك أراء ترى أن الخطط التنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل كونها نصف القوى البشرية في المجتمع، وتتعدد مصادر تنمية المرأة مثل الصحة، التعليم والتدريب، المشروعات الانتاجية ومنها المشروعات الصغيرة التي أصبحت في الآونة الأخيرة محل اهتمام عالمي نظراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية علي الصعيد الفردي والجماعي.
(الحسيني، ٢٠٠٦، ٢١)

٢. مفهوم التمكين الاقتصادي:

إن التمكين كمفهوم يرتكز علي عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين، فالقوة تقترن في أغلب الأحيان بالقدرة علي فعل شيء ما حين يتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية.

وقد بدأ مصطلح التمكين بالظهور في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ثم انتشر انتشاراً واسعاً بين الهيئات والأفراد وتداوله المهتمين بقضايا المرأة والتنمية، وقد انقسمت ردود أفعال الناس تجاه ذلك المصطلح بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، فالمؤيدون يرون أن المصطلح هو" إزالة كل العقبات والعوائق أمام وصول وحصول المرأة علي حقوقها الطبيعية، ومن ثم فهو مصطلح منصف وعادل ولا غبار عليه، والمتحفظون يرجعون سبب تحفظهم إلي غموض المصطلح وعدم وضوح معناه وأبعاده، وملابسات نشأته وما يعمق ذلك التحفظ تطبيقات المصطلح علي ارض الواقع وأثرها علي الأسرة والمجتمع (محمد، ٢٠١٢).

وفى جانب أخر يؤكد المعارضون أن عددا من المصطلحات المثيرة للجدل يتم ترجمتها في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة بشكل غير دقيق مثل مصطلح Women Empowerment، إلي تمكين المرأة، وهي علي حسب وجهة نظرهم ترجمة خاطئة تؤدى إلي تغيير المعني والمضمون، وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماماً، في حين إن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية Enabling وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي" استقواء المرأة (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء، واستقواء المرأة Women Empowerment يعني تقوية المرأة لتتغلب علي الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما (كاميليا، ٢٠١٢).

كما اتخذ المفهوم مؤخراً معاني أكثر عمقاً مما تعنيه الكلمة المجردة خاصة مع تسارع الوعي لأثار التهميش الواقع علي بعض فئات المجتمع ومنها المرأة المصرية، ويبدأ توجيه التمكين بإدراك المرأة ذاتها وشعورها بالسيطرة علي حياتها مما يؤدى إلي خلق وعى مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية وإمكان الانضمام إلي مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة علي تمثيل مصالحهن وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار الاقتصادي والسياسي (جعفر، ٢٠١٥).

إذن.. التمكين في الأساس هو الوعي الذاتي للقدرات الكامنة وامتلاك الوسائل والأدوات لإطلاقها والاستفادة منها، والتمكين هو عملية منح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يشمل عملية محاربة أي محاولات لصد هذه الفرص (أيوب، ٢٠٠٧).

وكان أول اعتراف دولي لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التميز ضد المرأة المعروفة باسم "سيداو" CEDAW 1979، وشملت هذه الاتفاقية عدة نصوص مؤكدة علي ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة بدءاً من ديباجتها التي ألزمت فيها ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وركزت في البند الأول والثالث عشر علي ضرورة كفالة حق المرأة الاقتصادي وحث الجهات المشرعة علي تحقيقه من خلال بناء أرضية قانونية حمائية؛ وفى هذا السياق أكدت وثيقة مؤتمر بكين 5+ المنعقد في ١٩٩٥علي ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة في البند ٢٦ ودعت الدول في البند رقم ٣٥ لضمان وصول المرأة علي قدم المساواة إلي الموارد الاقتصادية، ونظراً لضرورة تمكين المرأة الاقتصادي زاد التأكيد مرة أخرى من خلال إعلان بكين ١٥+ للتضامن من أجل المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام ٢٠٠٥ من خلال البند رقم ١٩ يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمكينها خصوصاً ضمان وصولها إلي الموارد والمنافع الاقتصادية والمالية والسوقية للمرأة وتعزيز توظيف المرأة والعمل المناسب لها (النعيمات، http://Arabic.anera.org).

أما بالنسبة لمكتب العمل الدولي فقد أكد علي تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة " بانتشالها من العمل المتدني الأجر ومنحها فرص عمل أحسن" في حين برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP عرفه "بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، وتشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل، والوضع القانوني والحقوق مثل تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية حرية التصرف بالأرض، علاوة علي الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية لتطوير آليات تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار".

(منظمة العمل الدولي، ٢٠١٢، ٤٩-٥٠)

أما عن التعريف الإجرائي للتمكين الاقتصادي للمرأة ويتمثل في " تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علي علاقات القوة الاقتصادية في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة علي التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج الآثار الايجابية التي تضمنها ممارسة استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي كالتالي:

١. يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه.
٢. ينمي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي.
٣. يوسع في مجال حريتها الاجتماعية والفكرية.
٤. يساعدها علي ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها.
٥. يسمح لها بتنمية مهاراتها العملية والعلمية والمعرفية والعقلية والثقافية والإنتاجية.

كما يسمح للمرأة بإعادة علاقاتها مع ذاتها فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماماً عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة أو معدومة الملكية، كما يسمح بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين، الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالباً ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراماً واعتباراً لها (يوسف، ٢٠١١، ٣٤-٣٥).

هدف التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين يعد أداة لمساعدة الأفراد والفئات علي إطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية لتحقيق نمو وتطور مستدام في ظروف معيشتهم وبشكل أكثر وضوحاً فإن التمكين يتجاوز أي تصور عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة ليشمل تمكين هذه الفئات لفهم حقائق عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتمكنهم من أخذ الخطوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم (أيوب، ٢٠٠٧).

ومع شيوع استخدام مفهوم التمكين بدأ النظر للمرأة برؤية استراتيجية تنموية، ترتكز علي ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها فاعلاً ومنتجاً لا متلقياً للمساعدة في المجتمع، ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم المرأة لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير أي أن مسؤولية تنمية قدرات المرأة وجعلهن مساهمات إيجابيات في عملية التنمية لا تقع علي عاتق الدولة فقط بل يتحملن هن جزءاً كبيراً منها.

وقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ التمكين المرأة كهدف رئيس في برامجها، كذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية هو منهاج عمل بكين ١٩٩٥ الذي يعد بمثابة إطارا عالمياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إذ يتضمن علي جدول أعمال لتمكين المرأة بهدف التغلب علي شتى العقبات وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومنه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص علي اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، كما وضع منهج عمل " بيجين" ٦ أهداف استراتيجية فيما يتعلق بالمرأة والاقتصاد وهي تتمثل فيما يلي: (وثيقة منهاج بيجين، فصل المرأة والاقتصاد، ٨٠-٨٧، منشور علي الموقع الالكتروني: http: maktabatmepi.org.

- تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها علي فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة علي الموارد الاقتصادية.
- تسهيل سبل وصول المرأة علي قدم المساواة إلي الموارد والعمالة والأسواق والتجارة.
- توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلي الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة ذات الدخل المنخفض.

- تعزيز القدرة الاقتصادية والشبكات الاقتصادية للمرأة.
- القضاء علي التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل.
- تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للمرأة والرجل.

ولأهمية التركيز علي تمكين المرأة ركز الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن الغاية المسندة لهذا الهدف هي القضاء علي التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في مدة لا تتجاوز عام ٢٠١٥م، لذلك يُعد الهدف الثالث عاملاً رئيسياً لتحقيق قائمة الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمنت ثمانية أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً عند تحقيق غاية الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم.

لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد أظهرت تجارب عديدة أن المساواة بين الجنسين في التعليم لا تؤدى بالضرورة إلي تمكين اقتصادي وسياسي للمرأة فربما لا تنضم إلي القوى العاملة ويعود سبب ذلك في كثير من الأحيان إلي عدم تمكنها، وهذا متماشياً مع ما ورد في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، حيث أكد التقرير أنه عند تقويمه للأسباب الأساسية لعدم المساواة بين المرأة والرجل بقوله" لبلوغ تعميم تفعيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فان من الأهمية أن نعالج المجالات الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز علي مستوى القانون، وعلي المستوى العملي، والعنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص في سوق العمل، وعدم المساواة في تقسيم الرعاية المقدمة بلا أجر والعمل المنزلي غير المأجور، وقلة سيطرة المرأة علي الأصول والممتلكات، وعدم مشاركة المرأة علي قدم المساواة في اتخاذ القرار علي المستويين الخاص والعام.

أكدت الدراسة الميدانية أثناء المقابلات مع أعضاء المجلس القومي للمرأة بأن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو المشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة، وذلك يستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها، وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة، والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي.

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

تعتبر الوكالة الكندية الدولية للتنمية (CIDA، 1997) السباقة إلي تقديم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث قامت بنشر وتبني سبعة مؤشرات كمية للتمكين الاقتصادي للنساء في عام ١٩٩٧، وقد تبنت منظمة العمل الدولية (ILO، 2015) نفس المؤشرات، وقامت بدعمها ونشرها علي مستوى العالم في عام ٢٠١٥م، وقد كانت مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة علي النحو التالي:

١. التغير في معدلات مشاركة المرأة / الرجل في قوة العمل حسب الوزن النسبي لكل منهما في التركيبة السكانية.
٢. التغير في الوقت المخصص من قبل كل من الرجال والنساء في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وفى رعاية الأطفال.
٣. التغير في الأجور بين النساء والرجال.
٤. التغير في نسب الملكية والحيازة بين الرجال والنساء.
٥. متوسط نفقات الأسر الرجال والنساء الموجه إلي التعليم والصحة.
٦. قدرة النساء علي القيام بعمليات الشراء كمواد وخامات أولية لأصول ثابتة بحرية واستقلالية.
٧. نسبة التمويل المتاح والخدمات المصرفية وخدمات الدعم الفني المقدمة للنساء والرجال من خلال القطاع الحكومي أو القطاع غير الحكومي.

أما (نشوى ثابت) خبيرة تمكين المرأة في منظمة المرأة العربية (سالم، ٢٠١٣) فقد أشارت إلى مجموعة من المؤشرات الكيفية ذات الأبعاد الاجتماعية والسلوكية في التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي كما يلي:

١. القدرة علي الاعتماد علي الذات.
٢. القدرة علي اتخاذ القرار الاقتصادي.
٣. حصولها علي الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها.
٤. الاستقلال والأمان الاقتصادي.
٥. إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها.
٦. درجة الوعي الاقتصادي.
٧. مدى إدراك التمكين.

وفى هذا الصدد أشار المجلس القومي للمرأة (٢٠٠١) إلي مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة وهى:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول علي دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين المهارات التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.

- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة علي التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول علي تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول علي قروض وبالتالي الحصول علي دخل خاص بها.

ثانياً- التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء مجموعة من المتغيرات:

الاهتمام بإقامة مظلات وشبكات أمان اجتماعي للفقراء معززة بتعريف إنساني للمؤهلين للحصول على الدعم .يضمن حصول النساء الفقيرات، خاصة المعيلات وربات الأسر على المساعدات المالية . فهناك مجموعتين من السكان في حاجة إلى المزيد من الاهتمام. الأولى: غير القادرين على العمل والثانية هم الذين يعانون مؤقتا عند تعرضهم لبعض الظروف الطارئة. والمجموعة الأولى بحاجة إلى الموارد التي تؤمن لهم مستوى مناسب للمعيشة .أما المجموعة الثانية فيمكن مساعدتها عن طريق مختلف شبكات الضمان. والدولة هنا في وضع أفضل من المنظمات غير الحكومية من حيث القدرة على توفير مثل هذه الموارد. وفي هذا الصدد ينبغي تحسين آليات استهداف الفقراء وكذلك زيادة قيمة المساعدات المقدمة بما يحقق حياة كريمة للمستفيدات .

وقد دعت دراسة" Saure & Zoabi، 2014" إلي تقديم استراتيجيات محددة للقضاء علي التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة وفى المشاركة المجتمعية عموماً، وتناولت كيف تؤثر قوة العمل النسائية علي حجم التجارة الدولية، حيث يؤكد تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٢م أن الانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي أدى في كثير من البلدان إلي النحو الكبير خاصة في بعض القطاعات كالملابس والصناعات الخفيفة وذلك مع توظيف أعداد كبيرة من النساء، مما يؤدى إلي ارتفاع مشاركة المرأة في قوة العمل إلا أن هناك بعض الأمور التي تحد من جعل المرأة وحدها، وأيضاً زيادة العمالة المعروضة من النساء والتي تمثل أسباباً للفجوة بين النساء والرجال في الأجور.

التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء البحوث والدراسات السابقة :

هدفت دراسة "Crepon، 2014" إلى قياس أثر برامج التمويل الصغير علي زيادة معدل الاستهلاك للمنطقة المستهدفة من خلال زيادة ربحية المشروعات الممولة، وعرضت الدراسة نتائج تقييم العينات العشوائية لأحد برامج التمويل الصغير في المغرب، والتي بدأت نشاطها عام ٢٠٠٦ في إحدى المناطق الريفية التي لم يسبق لأي مؤسسة تمويل العمل فيها أو استهدفها، وكانت هذه المؤسسة الوحيدة التي تعمل في المنطقة خلال فترة التقييم، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي أن التمويل الصغير أدى إلي زيادة أرباح المؤسسات المقترضة والتي تعتمد علي التشغيل الذاتي وتم رفض فرضية الدراسة أن التمويل الصغير يمكن أن يؤدى لزيادة الاستهلاك للمنطقة المستهدفة بنسبة ١٠%.

اما دراسة "بيه وسلامى، ٢٠١٣" مدى فاعلية ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصادياً بالاعتماد علي مجموعة من المؤشرات، وتوصلت دراستة الي أن المرأة تستطيع أن تنشط في مجال المؤسسات الصغيرة، إلا أنها مازالت تعانى من قصور في مستوى الجانب التسويقي والمشاكل الإدارية والقانونية، وأوصت الدراسة علي أن الجهات المعنية بقضايا المرأة زيادة توعية المرأة حول خيارات التمويل المناسبة، وتخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها.

كما تناولت دراسة "Kabeeret، 2011" فحص الجدل القائم حول أهمية عمل المرأة المأجور في دعم مكانتها في الأسرة والمجتمع، وتمكينها علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتوصلت الدراسة إلي أن أشكال العمل المنتظم والذي يوفر دخلاً مستقلاً يعتبر الأساس لأي رغبة في تمكين النساء، وفى ذات الوقت يؤدى إلي زيادة فرصة المرأة في التمكين، وعرضت الدراسة مجموعة من العوامل التي تؤدى إلي تفعيل تمكين المرأة في بنجلاديش ومنها: التعليم النوعي، الخبرات المكتسبة، رفع وعى المجتمع بحقوق النساء وبدور النساء في التغيير، دعم الأسرة، الحصول علي التمويل اللازم لتوسيع فرص النساء الاقتصادية وتوفير فرص استثمارية دائمة.

أما دراسة" قدومى، ٢٠١٠" قام بتقديم بعض الحلول التي تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية، مع التعرف علي الأسباب التي تواجه الأفراد وهم أصحاب المشاريع في تمويل مشاريعهم الصغيرة، وتوصل إلي أهم المشكلات متمثلة في عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، فضلاً عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة علي القرض، كما أن ارتفاع معدلات فائدة القروض كان احد أهم المعوقات التي واجهت أصحاب المشاريع عينة الدراسة.

كما تناولت دراسة" الشايب، ٢٠١٠" أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر علي مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، حيث أن ظهور أثر إيجابي علي مستوى معيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل مشروعاتهم سوف يدعم المؤسسات العاملة في هذه الصناعة لأن الهدف الرئيسي من وراء عمل هذه المؤسسات هو هدف اجتماعي وتنموي، وأشارت نتائج إلي أن تمويل المشروعات المتناهية الصغر يساعد علي زيادة دخل الفئات الفقيرة وتحسين المستوى الصحي بالرغم من وجود علاقة عكسية بين تمويل المشروعات المتناهية وبين المستوى التعليمي ومستوى السكن.

أما عن دراسة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٩" هدفت إلي تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر علي المرأة الفلسطينية بمستويات ونواح متعددة تتعلق بالتمكن الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلي أن القروض المتناهية الصغر وصلت النساء الفقيرات واستطاعت إتاحة الفرص أمامهن لتطوير وضعهن الاقتصادي.

نلاحظ أن هذا البحث توافق مع الدراسات السابقة، حيث أوضح المبحوثات عدم كفاية مبلغ القرض كان من ضمن المعوقات التي واجهت المقترضات، وإن اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في التشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة علي القرض حيث أقرت المبحوثات في الدراسة الحالية بوجود تسهيلات في تمويل لمشروعات النساء من قبل المجلس القومي للمرأة.

التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء التشريعات المصرية:

هناك تطور ملحوظ في نجاح المرأة في إبراز قدراتها في مجالات متعددة من أبرزها المشاركة الاقتصادية، حيث تشارك المرأة اليوم بفاعلية في صنع القرار والتنمية من خلال وجودها في الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص أو سيدة أعمال ناجحة، وقد ساعدت التشريعات المختلفة في الدولة علي ضمان حرية المرأة في المشاركة الاقتصادية وعلي تسهيل وتشجيع دعم دورها في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال المساواة التامة مع الرجل في اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها، وضمان حقها في العمل والمشاركة، مع الاخذ بعين الاعتبار لبعض الاختلافات بين الجنسين والتي تستوجب إضافة بعض الامتيازات التي تتوافق مع متطلبات دور المرأة في المجتمع مثل إجازة الوضع وتسهيلات الرضاعة وقانون التقاعد، وكذلك ضمنت التشريعات والممارسات في الدولة المساواة في حق التملك وإدارة الأموال والأعمال والاجور، سوف يتم عرض التشريعات الخاصة التي تساعد علي تمكين المرأة الاقتصادي في المجالات التالية: (التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية- بيكين+٢٠، ص ص: ١٦-٣٨)

١. في مجال العمل:

صدر قانون رقم (١٢ لسنة ٢٠٠٣م) الذي تضمن باباً خاصاً بتشغيل النساء نص فيه علي حق المرأة في الحصول علي أجر مساوي عن نفس العمل، ومنع تشغيل النساء في الأعمال الشاقة والخطرة والضارة بهن صحياً، وكذلك لا يجوز تشغيل النساء ليلاً إلا في الحالات التي يصدر بها قراراً من وزير القوى العاملة، كما تضمن إلزام القطاع الخاص والأعمال بتوفير الحماية للمرأة أثناء فترات الحمل والولادة، وحقها في الأجازات سواء في فترة الحمل والولادة ورعاية الطفل وعدم جواز فصلها من العمل بسبب أي منها.

٢. في مجال المساواة بين الرجل والمرأة في الاستفادة من الإعفاء الضريبي:

صدر قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الضريبة علي الدخل ورفع التمييز ضد المرأة في القانون بالأخذ بمفهوم الممول فيما يتعلق بحد الإعفاء دون تمييز بين الرجل والمرأة، وكانت الدولة تعامل المرأة المتزوجة علي أنها لا تعول الأسرة ولا تعفى من الجزء الخاص بالإعالة والتي يُعفى منها الرجل بصفته العائل للأسرة كما تم رفع حد الإعفاء مرتين في عام ٢٠٠٥ وفى عام ٢٠١٢م.

٣. وضعية المرأة في الدستور المصري الجديد ٢٠١٤:

تضمن الدستور المصري الجديد ٢٠١٤م وضعية مميزة للمرأة حيث تضمن ما يقرب من عشرين مادة تمس المرأة بشكل مباشر ومن أهمها:

- كفالة الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور.
- كفالة الدولة للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.

- التزام الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف وتكفل تمكينها في التوفيق بين واجباتها في الأسرة ومتطلبات العمل.
- تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للطفولة والأمومة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأكثر احتياجاً.
- التمييز جريمة يعاقب عليها القانون وإنشاء آلية لمراقبة التمييز ضد المرأة.
- المجلس القومي للمرأة أحد هيئات الدولة ذات الشخصية الاعتبارية لهذا الاستقلال الفني والإداري والمالي كما منحه حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمله.
- استفادة المرأة من كامل مواد الدستور باعتبارها مواطن كامل المواطنة مثل التزام الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين.

التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين GGI:

قام المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بتصميم مؤشر لقياس عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، هو مؤشر الفجوة بين الجنسين .(GGGI) وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات فرعية؛ وهي المشاركة والفرص الاقتصادية' التحصيل العلمي، الصحة والبقاء على قيد الحيا، والتمكين السياسي 'وكما يتضح من جدول ٧ بلغ المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الدول العربية ٠.٥٩٩ مما يشير إلى تمكنهم من تقليص الفجوة بنسبة ٦٠% بين الجنسين بشكل عام في عام ٢٠١٤. وتجدر الاشارة الى أن تقرير المنتدى الاقتصادي يتضمن اوضاع ١٥ بلد فقط من البلدان العربية بسبب عدم توافر البيانات. وقد حققت المنطقة أداء سيئة من حيث سد الفجوات بين الجنسين وعلى جميع الأبعاد، على الرغم من تصنيف ٥ بلدان من المنطقة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدة و٦ بلدان من بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وتصنف الى ١٥ من البلدان العربية ضمن أسوأ ٣٠ بلد بالنسبة المساواة بين الجنسين. وتعتبر دولة اليمن الأسوأ أداء في العالم في عدم المساواة بين الجنسين. وتصنف الكويت كأفضل أداء بين الدول العربية في هذا الصدد، على الرغم م من أنها تحتل المرتبة ١١٣ من أصل ١٤٢ بين بلدان العالم. وتأتي المنطقة العربية ككل كأسوأ منطقة في مجال المساواة بين الجنسين في العالم حيث أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة ٦٠% فقط.

كما أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة على المؤشر الفرعي والخاص بإتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية من حيث أغلقت الفجوة الاقتصادية بين الجنسين بنسبة ٤٢% فقط. ولكن تحتل المنطقة المركز الرابع على مستوى إغلاق الفجوة التعليمية بين الجنسين، متقدمة على دول آسيا والباسيفيكي بنسبة ٩٣%. كما تحتل المنطقة العربية المركز الخامس فيما يتعلق بالصحة العامة والبقاء حيث أغلقت الفجوة بنسبة ٩٧% متفوقة قليلا عن النسبة المتحققة في منطقة جنوب الصحاري الافريقية. بعد أن كانت تحتل المركز الرابع في العام المنصرم. وأخيرا تحتل المنطقة المركز السادس بنسبة اغلاق ٨% فقط على مستوى المؤشر الفرعي للتمكين السياسي.

شكل (١)
بعض مؤشرات الفجوة بين الجنسين.

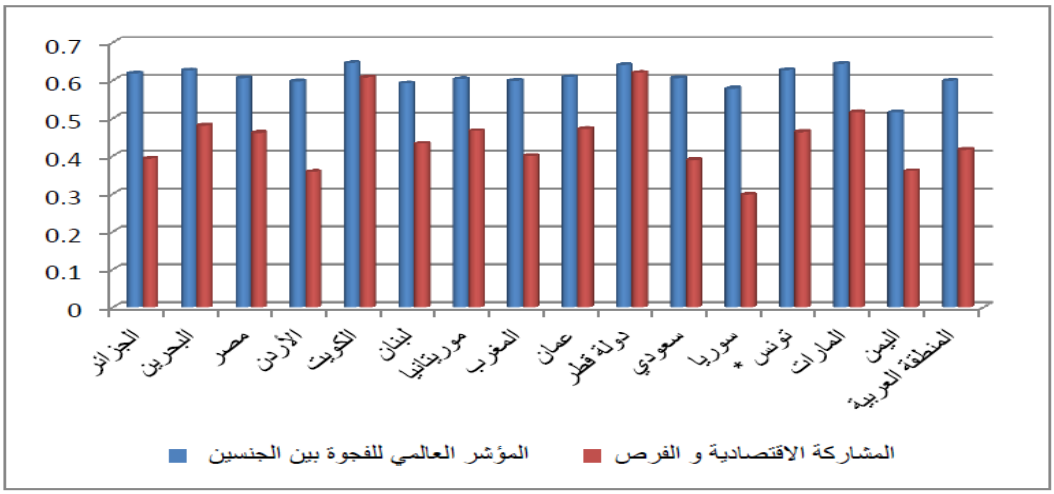

المصدر: تقرير الفجوة الجنسانية العالمي لسنة ٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي الدولي
Http:// reports.weforum.org/global- gender-gap-report-2014/

وعلى مستوى المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص، فقد حققت دولتان فقط من بين الدول العربية مركزا فوق المتوسط، وهما دولتي قطر والكويت، وذلك على الرغم من حصول دولة قطر على مركز ١٠١ على المستوى العالمي من بين ١٤٢ دولة مما يدل على أن هناك ١٠٠ دولة سبقتها في الترتيب. وتقع ١٣ دولة عربية ضمن العشرين دولة التي حققت أسوأ مركز بالنسبة لمؤشرات مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحجمها في المجالس التشريعية، وتوليها المناصب القيادية العليا. وكانت الدول العربية كلها وبشكل عام من بين العشرين دولة التي تمثل أسوأ معدلات للمشاركة الاقتصادية للمرأة بالنسبة للرجل .ولم يكن التغير متساويا عبر المؤشرات الفرعية الأربعة للاقتصاد والسياسة والصحة والتعليم داخل البلدان. فقد تراجعت خمسة من أصل ١١ بلدا في حين تحسنت ٦ دول على مدى ال ٩ سنوات الماضية (الجزائر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) بالنسبة للمؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص، ووصلت المكاسب بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة واليمن إلى أكثر من ١٠٪.

وقد اتخذت الدول العربية العديد من التدابير اللازمة لتمكين المرأة وهي كما يلي:

- أصبح هناك اعتراف رسمي وحكومي واضح بأهمية دور المرأة وتعزيز مكانتها في كافة المجالات وذلك في معظم الدول العربية. وتبلورت الإرادة السياسية في وضع المرأة على أجندة العمل السياسى، وفي القرارات التي اتخذت لتمكين المرأة في مواقع اتخاذ القرار، ثم العمل على تنفيذ إستراتيجيات وطنية والتوجه نحو تعيين النساء في مواقع اتخاذ القرار.
- اتخذت الدول خطوات إيجابية باتجاه تمكين المرأة ودعم مكانتها حيث بادرت غالبية الدول بإستحداث أليات وطنية للمتابعة تكفل استيعاب المنظورات المتعلقة بتحقيق العدالة بين الجنسين في شتى القطاعات وتميزت هذه الإرتباطات بالسلطة التنفيذية مثل وزارات المرأة والمجالس العليا والإتحادات المتخصصة كما أنشأت معظم الدول لجان وطنية لمتابعة التنفيذ لمقررات بكين كما

قامت بصياغة الإستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية التي تعتمد على فلسفة التمكين لضمان وصول المرأة إلى العناصر الأساسية للتنمية وضمان الحقوق المتساوية. اتخذت خطوات باتجاه دعم وتعزيز مكانة المرأة والقضاء على الممارسات التمييز به ضدها عن طريق سن التشريعات ومراجعة القائم منها.

- هو كما نص تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +٢٠ "شرعت بعض الدول العمل نصف الوقت والعمل من المنزل. وقد أصبحت هذه الخيارات ممكنة مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستطيع شريحة واسعة من الموظفات؛ ممن لديهن أطفال صغار؛ الاستفادة من إمكانية العمل من المنزل، وخصوصا عندما تكون المسافة بين المنزل ومكان العمل بعيدة، تستحق هذه الصيغة أن تطبق في بلاد أخرى، وقد طورت بلاد على نحو متزايد، استراتيجيات وطنية تهدف إلى إدماج أفضل للمرأة في السياق الرئيسي للاقتصاد وساوت قوانين العمل الجديدة بين الجنسين في الأجر وحصص الضرائب؛ وسمحت بأجازات وضع، وسنت تشريعات جديدة تشجع المرأة على ريادة الأعمال وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في دعم المرأة الفقيرة والريفية من خلال القروض متناهية ."وعلى الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجهها المرأة العربية .

ثالثاً- الاتجاهات الحديثة في التمكين الاقتصادي للمرأة :

ظهر العديد من اتجاهات التمكين الاقتصادي للمرأة علي المستوى العالمي ومنها: تمكين المرأة اقتصادياً من خلال المشروعات الصغيرة ودعم الأسر المنتجة، وتقديم القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية التنموية فرصاً حقيقياً لمشاركة المرأة اقتصادياً وتوفير التدريب وإكساب المهارات لها، وهذا ما يمكن ذكره فيما يلي:

١. تمكين المرأة اقتصادياً من خلال المشاريع الصغيرة ودعم الأسر المنتجة :

وقد أكدت دراسة Regmi، 2004" أثر الدعم المحدود المقدم للمرأة الفقيرة من خلال القروض لإقامة المشاريع الصغيرة علي حياتها الأسرية وتمكينها سياسياً واقتصادياً في حياتها الأسرية، وأن هذه المشاريع تفيد المرأة الفقيرة في تلبية احتياجاتها الأسرية وتحسين مستوى المعيشة علاوة علي إحساس المرأة بالثقة بالنفس والقدرة علي تحقيق احتياجاتها، بما يشير إلي تمكينها اقتصادياً.

كما قدمت دراسة "Germain، 2015" دعوة لتمكين المرأة من خلال المشروعات الكبيرة واتخذت من المجتمعات الساحلية التي تعتمد علي الموارد البحري نموذجاً لها خاصة في المجتمعات النامية حيث تلعب دوراً حاسماً علي الغذاء المحلي، وجاءت تلك الدراسة عن " خليج كاليفورنيا" حيث توجد مشروعات تجارية متعلقة بالأسماك مملوكة للنساء في تلك المنطقة، وبإجراء التحليل الرباعي "SOWT" لتوفير المعلومات حول وضع التعاون مما يساعد علي وضع استراتيجيات للعمل المستقبلي لتحسين المشروعات بطريقة مستدامة من خلال التعاون والشراكة وتوليد أرباح كافية لتمكين المرأة بزيادة

مستوي معيشتهم مع احترام استدامة الموارد البحرية، وانتهت الدراسة إلي أن هذه الأنشطة التجارية يمكن أن تكون فرصة عمل جيدة في المجتمعات الصغيرة بغض النظر عن الجنس" النوع"، مع كون هذه المشروعات تشكل مصدراً هاماً للبروتين في جميع أنحاء العالم، وأبعد من ذلك فإنها تحقق جانباً من الأمن الغذائي وتخلق فرص عمل كاملة للرجال والنساء والأطفال، ومن ثم المساهمة في تحقيق الرفاه والتنمية الاجتماعية في المجتمعات الساحلية.

أما دراسة "منسي، ٢٠١٠" أشارت إلي أهمية الأسر المنتجة في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية علي أساس أن مشروع الأسر المنتجة يمثل اتجاهاً عالمياً معاصراً تنبه العديد من الدول لدعم التنمية وتقدم المجتمع، هذا مع تدريب وتنمية المواهب والابتكارات، ودعت الي ضرورة إقامة مراكز متخصصة لتقديم يد العون والمساعدة للمشاريع المتعثرة، مع تسليط الضوء علي التجارب الناجحة ورصد جائزة سنوية لأفضل مشروع للأسر المنتجة.

٢. تقديم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية التنموية فرص حقيقية لمشاركة المرأة اقتصادياً وتوفير التدريب وإكساب المهارات:

تؤكد دراسة "خليل، ٢٠١٠ ومنظمة العمل الدولية ٢٠٠٤" أنه علي الرغم من أن القطاع الخاص يحتل النصيب الأكبر من قوة العمل، ثم يليه القطاع الحكومي ثم القطاع العام إلا أن إسهامات القطاع الخاص في تمكين المرأة يكاد يكون غير واضح، فضلاً عن تركيز عمل المرأة في القطاع العام الحكومي، وقد يرجع ذلك إلي ضعف تأهيل المرأة وافتقارها إلي المهارات المناسبة لسوق العمل مما قد يؤدى في أغلب الأحيان إلي استبدالها بالعمالة الذكورية، ومن ناحية أخري فإن ضعف تأهيلها قد يؤدى الي قبولها بالعمل بأجور أقل ولعدد ساعات أطول، وبدون أي حقوق تأمينية وفقاً لطبيعة التعاقد بينها وبين صاحب العمل، وتضيف النتائج إلي افتقار المرأة للمهارات المطلوبة والمناسبة لسوق العمل، كمعوق اقتصادي لمشاركتها قد يرجع إلي اتجاه الإناث إلي التخصصات النظرية والعلوم الإنسانية أكثر من الدراسات التكنولوجية والتطبيقية والتي يحتاجها سوق العمل حالياً، وبالنسبة لدور النساء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة يري "سيرافيكو" أن النساء لديهن القدرة أن يكن عوامل مؤثرة للتغيير في مجتمعاتهن إذا ما أتيحت لهن فرصة القيام بذلك، فالخلل بين جسامة المسئوليات الملقاة علي عاتق النساء وضألة الفرص المتاحة لهن يلحق الضرر بالجهود الرامية الي الحد من الفقر، وإذا لم يتم تذليل العقبات التي تعترض طريق استفادة النساء من إمكانياتهن الكامنة، فإن من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألف.

(Serafico، v.n.d، 1)

أما عن دراسة "Moeller، 2013" عن التمكين الاقتصادي لعينة من الفتيات من الولايات المتحدة والبرازيل من خلال دمجهن في مشروعات تقدمها قطاعات خيرية مثل مؤسسة "نايكى" البرازيلي التابعة لشركة "نايك" تلك المشروعات التي تهدف للقضاء علي الفقر لدى هؤلاء الفتيات من خلال تمويل

الإنتاج المعرفي والتدخل التعليمي المؤثر في أعمال التنمية، وفى اتجاه تفعيل وتعزيز دور المؤسسات التنموية الأهلية والحكومية قدمت دراسة " نجم ٢٠١٣" عن تمكين المرأة لفلسطينية في قطاع غزة، وخلصت تلك الدراسة الي تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية والتي جاء ترتيبها تنازلياً كما يلي: التمكين الاجتماعي، التعليمي، الاقتصادي، السياسي، الصحي، وأوضحت بضرورة دعم استراتيجية الشراكة بين المؤسسات التنموية الأهلية والحكومية التي تهدف إلي تمكين المرأة وتعزيز أواصر العلاقات والروابط بين المجتمعات النسائية العربية، والهيئات المانحة في كل دولة عربية بطريقة تقود الي تفعيل المشاركة بينهم، وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض بالمرأة وتمكينها، كما سعت دراسة " السيد وعمارة، ٢٠٠٨" إلي تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تزويد المرأة الفقيرة بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة للتعامل مع آليات السوق والكشف عن المعوقات التي تواجهها في الاستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة، وتوصلت الدراسة إلي أنه مازالت الجمعيات الأهلية غير قادرة علي زيادة معارف المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل.

٣. قضية تمكين المرأة كمؤشر للتنمية الاقتصادية والمستقبل:

جاء تمكين المرأة واحداً من التحديات الخمسة عشر التي تواجه العالم كما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة عن حالة العالم خلال الألفية الثالثة، ويخلص التقرير من دراسة هذه التحديات كلها إلي أن تحسين مكانة المرأة يمكن أن يكون الاستراتيجية الأكثر جدوى اقتصاديا لمعالجة معظم التحديات التي تواجهنا في الألفية الثالثة (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠٠٠)، وفى هذا السياق تشير دراسة (Welzel، 2014) إلي ضرورة التمكين الاقتصادي لكل أفراد المجتمع من خلال تساؤل طرحته الدراسة عن أسباب تفاوت الدخول بين الأفراد علي مستوى العالم، ونمو بعض المناطق بمستوى وزيادة أكثر ثراء من غيرها واتخذت من قارتي أوروبا وافريقيا نموذجاً لها، واستمرار هذا التفاوت خاصة في العشرين عاماً الاخيرة، وكسفت تلك الدراسة عن أن التقدم التكنولوجي والتحرر الثقافي وحرية المؤسسات من عوامل تحرير الناس من الهيمنة وهذا متلازم مع التنمية للنساء والرجال علي حد سواء في كل مجتمع، كما قدمت دراسة عن منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع عدة منظمات وبرامج دولية منها اليونسكو وبرنامج الغذاء العالمي عن النساء الريفيات ومدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للتنمية وذلك في " ملاوي"، حيث بحثت في واقع تحقق عدداً من الأهداف كمدى تحقق هدف الفضاء علي الفقر والجوع لدى النساء الريفيات بملاوي وشكل ونوع الخدمات المقدمة في الوصول الي تحقيق الهدف السابق خاصة في مجال الزراعة حيث تمثل العمل الأساسي للحصول علي الدخل، وبحثت أيضاً في هدف ضمان التعليم الابتدائي للجميع، ووجدت أن الفقر واللامساواه تمثل أكثر المعوقات لتحقيق هذا الهدف، وكذا هدف تحسين صحة الأطفال ما قبل

المرحلة الابتدائية، وتوصلت الدراسة إلي أن تعليم المرأة الريفية هو المفتاح لبقاء أطفالهم والحفاظ أكثر علي وضعهم الصحي.

٤- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل لتقليل خطر الفقر لدى المرأة:

أكدت دراسة "Kabeer، 2012" أن المساواة بين الجنسين يمكن أن يعزو النمو الاقتصادي، وأن تعليم المرأة ووصولها إلي فرص العمل يقلل من خطر الفقر في الأسر كما أكدت علي أن إتاحة بعض الموارد بين يدي النساء كانت ذات نتائج إيجابية علي رأس المال وتوفر فرص العمل الرسمية المدفوعة الأجر واحدة من أكبر إمكانات التغيير بالنسبة للنساء، ودراسة الخيارات المتاحة والتغييرات الايجابية المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

٤.تعزيز التدريب الشامل وإكساب المهارات:

تري دراسة" To.S.et al، 2014" في هونج كونج أن تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب من الجنسين يقود إلي تقييم ذاتي إيجابي واحترام للذات لديهم، وأن هذا يتطلب تدريب شامل علي المهارات الحياتية في جميع السياقات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، خاصة مع ضعف أو انعدام الأمن المالي والتقلبات الاقتصادية، وفى إطار دور المشروعات التي تقدم للمرأة والرامية إلي تمكينها، فقد قدمت دراسة " الخاروف والحديدي، ٢٠١١" تقييماً لأحد هذه المشروعات بالأردن ويعي مشروع" الإزهار التنموي" من خلال تعرف أوضاع النساء المشاركات جاء عالياً، مما أدى إلي زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها علي اتخاذ القرار لها ولأسرتها في المجالات المختلفة.

التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

أكدت الدراسة الميدانية الي أنه بالرغم من الانجازات التي حققتها المرأة المصرية اقتصادياً وفى سوق العمل، إلا أنهن يرون أن هناك تحديات تجعل أوضاعهن غير مكتملة مما يتطلب المزيد من الجهد والتخطيط الشامل، وتتمثل هذه التحديات في الاتي:

١. مازالت تشكل الأمية عائقاً يحول دون النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع وتفهم حقوقها وأدوارها وواقعها وأهمية تأدية واجباتها علي الشكل الأكمل، وعلي الرغم من وجود تحسن خفيف في انخفاض نسبة الأمية بين النساء من ٣٧، ٣% عام ٢٠٠٦ إلي ٣٢، ٥% عام ٢٠١٢م، إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة خاصة في الريف، لذلك لابد من تكثيف الجهود من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بحيث تعتمد علي تقييم الجهود والاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال ووضع أهداف محددة ذات جدول زمني تتسق مع أهداف ومؤشرات الألفية.
٢. لازالت الموروثات الثقافية السلبية تجاه المرأة والتي تدعمها مفاهيم دينية خاطئة، وفى هذا السياق أكد المجلس القومي للمرأة أنه يحاول مع المؤسسات الحكومية تبني سياسات وبرامج وخطط هدفها إظهار الصورة الحقيقية للمرأة ودورها في بناء المجتمع من خلال تكوين مجموعات من التنويريين من علماء الدين والمثقفين وقادة الرأي للرد علي دعاة التطرف والرجعية، بالإضافة إلي مجموعة الإعلاميين، وبالفعل قام المجلس القومي للمرأة بمعاونة شركاء التنمية من المؤسسات

الدولية بإنتاج أفلام وثائقية ومواد دعائية، وكذلك المساهمة في إنتاج بعض الأعمال الدرامية وعرضها في أوقات المشاهدة المكثفة حول الصورة الحقيقية للمرأة ودورها في المجتمع.

٣. التأخير النسبي في خروج المرأة إلي الحياة العامة جعل قدرتها التنافسية في الإطار الاجتماعي لا يشجع علي مشاركة الرجل للمرأة في تحمل أعباء الأسرة الأمر الذي أخل بقدرتها علي توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسرى.

٤. يمثل ضعف القدرات الاقتصادية للمرأة تحدياً مهماً يجعلها أقل اعتماداً علي نفسها في اتخاذ القرارات الهامة في تسيير حياتها ويجعلها أكثر اعتماداً علي الآخرين في توفير تدابير المعيشة وأصبح اعتمادها بشكل أساسي علي ما توفره الدولة من تأمين أو ضمان اجتماعي لتعويض عدم قدرتها علي الوصول لفرص التشغيل، وفى هذا الصدد بينت ماجدة العطية، ٢٠٠٤ في كتاب إدارة المشروعات الصغيرة أن من أسباب فشل المشاريع الصغيرة خاصة في سنواتها الأولى نقص الخبرة الكافية لإدارة المشروع والتى تؤدى بالتالي إلى سوء الادارة المالية والافتقار الي التخطيط الاستراتيجي للمشروع.

٥. ضعف قدرة المرأة على الوصول إلى فرص التمويل والائتمان لإدارة مشروعات إنتاجية صغيرة تحقق لها دخلاً يمكنها من الاعتماد عليه في تدبير حياتها وحياة أبنائها أو في ظل الركود العام الذي يلقي بظلاله علي الاقتصاد الكلي للدولة، توافقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة العتوم، ٢٠٠٢ والتي أوضحت إن عدم توفر رأس المال الكافي إضافة الي عدم توفر إمكانية الحصول علي قرض من أهم الصعوبات التي تعيق النساء العاملات في هذا المجال، وكذلك أوضحت دراسة الصلح، ٢٠٠١ أن عدم توفر الضمانات الإضافية للقروض وضالتها يعتبر من القيود التي تواجهها المرأة دون عن الرجل.

٦. تحدى الموروثات الثقافية التي تدعى عدم تملك أو حيازة المرأة الأراضي أو العقارات بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

٧. يمثل العنف ضد المرأة التي تواجه المرأة المصرية لما تمثله من انتهاك لكرامتها وإنسانياتها وأمنها الشخصي ويحول دون قيامها بأدوارها المجتمعية بشكل أمثل، ويتطلب ذلك ضرورة تضافر الحكومة والجمعيات الأهلية في تبنى مجموعة من البرامج لمواجهة هذه الظاهرة تقوم علي رصدها ودراسة أسباب تناميها وخطط مواجهتها باليات مجتمعية تقوم علي تسيير الإبلاغ وتوفير الملاحقة والقبض وتحقيق التقاضي وتوفير الحماية ومساعدة الضحايا والتوعية المجتمعية، ومراجعة التشريعات القائمة وإصدار تشريع مستقل لحماية المرأة من كل أشكال العنف مع العمل علي توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بهذه الظاهرة.

٨. مازالت منظومة التشريعات في حاجة إلي مراجعة شاملة، وخاصة بعد وضع دستور جديد يضمن حماية حقوق المرأة ليكون أكثر إنصافاً لها وأكثر شمولاً في نطاق الحماية التي توفرها للمرأة وإزالة ما تتضمنه من تضارب في بعض المواد مع ضرورة تعديل وتطوير القوانين الإجرائية واللوائح التنفيذية لها لإزالة ما بها من تعقيدات تحول دون إنفاذ القانون وتحقيق العدالة بالإضافة إلي

ضرورة وضع منظومة جديدة لتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، وإنشاء مرصد لمتابعة تنفيذ هذه القوانين والتقدم بمقترحات لتعديله.

المحور الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة للمرأة ونقاط القوة والضعف والأهمية ودورها في التمكين الاقتصادي:

أولاً- خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص لعل أهمها:

- انخفاض الطاقة الإنتاجية، حيث ساعد التطور التكنولوجي علي إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية علي سبيل المثال والتي كانت قاصرة علي الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.
- انخفاض الأجور، حيث تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدى إلي ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال، حيث تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.
- الاعتماد علي الخامات المحلية: حيث تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة علي الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة إلي الاستيراد وما لذلك من أثر إيجابي علي الميزان التجاري.

ثانياً- دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة:

ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل، وبصدور قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصاديا إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً، وفيما يتعلق بالمنشآت اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد أستخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.

يأتي الاهتمام بإنشاء المشروعات الصغيرة نظراً لحاجة المجتمع التنموية، ولا يمكن أن يكون في المجتمع تنمية شاملة وصحيحة إذا لم يتم مشاركة المرأة لكونها من الكوادر البشرية التي تسعي الدول إلى استثمارها وتأهيلها لدفع عملية التنمية واللحاق بركب التقدم(الدباغ، ١٩٩٧، ٧٤).

إن دعم أدوار المرأة في المشاركة في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو مسؤولية المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية لمساعدتها علي أداء أدوارها المزدوجة الإنجابية والإنتاجية، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً لتصبح قوة فاعلة في الأسرة والمجتمع، وهذا يتحقق من خلال

إزالة كل العقبات التي تعترض طريق المرأة العاملة أو التي ترغب في إقامة مشاريع إنتاجية فردية أو صغيرة (حلوة، ٢٠٠٧، ١٢٣-١٢٦).

تقصد الباحثة بالمشروعات الصغيرة في هذا البحث هو المشروع الذي يديره أصحابه فصاحب المشروع هو مديره، يعتمد علي مصادر تمويل داخله، ويقام في بيئة محلية للاستفادة من خاماتها، وغالباً ما تخدم منتجاتها البيئة المحلية التي تقام فيها.

نقاط القوة للمشروعات الصغيرة الموجهة للتمكين الاقتصادي للمرأة، وتتمثل في الأتى:
(نصار، ب. ت، ٢٦-٢٧)

- اعتماد عدد كبير منها عند تأهيل المرأة لدخول المرأة سوق العمل علي منهج متكامل للتنمية الشاملة، حيث تقوم بعض المشروعات علي المنهجية الشاملة لتنمية المرأة بغرض دمجها في سوق العمل وتمكينها الاقتصادي وتحقيق الاعتماد علي الذات.
- اعتمدت هذه المشروعات علي أساليب مختلفة أهمها: التوسع في التدريب والتأهيل بغرض تحسين أحوال المرأة والداخلة في سوق العمل والعمل علي ادراج المرأة لكافة حقوقها وتحسين صحتها ورفع مستوى معيشة الاسرة.
- استهدفت هذه المشروعات الاسر الفقيرة والمتوسطة بغرض تنمية الدخل والقضاء علي الفقر وتحويل المرأة الي امرأة منتجة لمنتجات ذات قيمة سوقية وتزويدهن بالمعلومات والتسهيلات الاقتصادية وتزويد المشروعات الانتاجية بأساليب تكنولوجية جديدة لتنمية قدرتهن لزيادة إنتاج الغذاء وزيادة الدخل، ويتم ما سبق باستخدام المنهج الاقتصادي والاجتماعي معاً وبمتابعة القروض.

ثالثاً- نقاط الضعف للمشروعات الصغيرة الموجهة للتمكين الاقتصادي للمرأة :

وتتمثل في الآتي: (نصار، ب. ت، ٢٨-٣٠)

- سيادة الاتجاه لتمويل المشروعات متناهية الصغر، في حين إن إمكانياتها في التمكين الاقتصادي محدودة وإن كان لها دوراً واضحاً في الحد من الفقر.
- عدم انتظام التدفق النقدي من المؤسسات التمويلية بالإضافة إلي استخدام القروض في أنشطة تقليدية غير مربحة تعد من سلبيات أسلوب تقديم القروض.
- أن عملية استرداد القروض للصندوق الاجتماعي تعد من الصعوبات التي تواجه المستفيدين من القروض خاصة وأنه توجد ضرورة للتأكيد من الضامن ووسيلة سداد القرض.
- إن فاعلية تسويق منتجات المشروعات الصغيرة تعد من أهم عقبات تلك المشروعات، بالإضافة إلي صغر حجم القرض وصغر حجم المشروع وعدم وجود معارض ومنافذ تسويقية بصورة منتظمة بالإضافة إلي عدم تنوع منتجات المشروعات بصورة تنافسية.

- التقاليد الاجتماعية من الأمور التي تعوق التحاق فئة كبيرة من الإناث في أنشطة هذه المشروعات وتهميش دور المرأة في مشروعات التنمية بصفة عامة، ويرجع ذلك الي نقص الوعي المجتمعي بأهمية وقيمة العمل وعلي وجه الخصوص عدم انتشار فكر العمل الحر ودور المرأة.

رابعاً- التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة الموجهة للتمكين الاقتصادي للمرأة:

وتتمثل في الآتي: (نصار، ب. ت، ٣٠-٣١)

- ضرورة إدخال تكنولوجيا متقدمة واستخراج التراخيص الأزمة وضرورة القضاء علي مشكلة الأمية للمشروعات الصغيرة.
- العديد من البيروقراطية والإطار التشريعي والقانوني واللوائح والقوانين بصورة عامة، التسويق والتمويل ومشاكل التنسيق تعد من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة.
- وجود اتحادات نوعية وضرورة المتابعة الدقيقة من قبل المجلس القومي للمرأة لسير ومشاكل المشروعات المختلفة.
- ضرورة تحديد مشكلات أولويات التنمية في المناطق المختلفة في صورة خطة واضحة فهو يعد من التحديات التي تواجه هذه المشروعات والبرامج بغرض تحقيق التكامل والترابط بين المشروعات.
- تعد التقاليد المجتمعية والموروثات الثقافية من أهم التحديات التي تواجه المرأة لرفع مكانتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد من أهم التحديات لتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة.

خامساً- أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة:

أكدت الدراسة الميدانية أن المشروعات الصغيرة سمحت للنساء بأن يتمتعن بأدوار جديدة للقيام بها في المجتمع، حيث اختلفت وجهات نظرهن تجاه هذه المفاهيم وأخذن يمارسنها بشكل إيجابي كتنمية روح التعاون لديهن وحب مساعدة الأخرين وتغليب المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة، حيث عملت المشاريع الصغيرة علي صقل شخصياتهن وخلق شخصيات واعية لديها طاقات كامنة تسعى لاستخراجها ضمن خلق بيئات مناسبة لكينونة المرأة ومراعاة خصوصية المرأة المصرية بشكل خاص، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة "Krysher & Kock، 2010"؛ حيث توصلا إلي إن النساء استطاعت تملك مشاريع زراعية في أماكن إقامتهن حيث أن النساء في تلك المناطق ممنوعات من العمل خارج منازلهن أو مدنهن. ودراسة "Duflo، 2012" حيث توصل الي أن الفقر وغياب فرص العمل يزيدان من عدم المساواة بين الرجل والمرأة وأن التمكين شرط أساسي لمشاركة المرأة بعملية التنمية، ودراسة "Swamynathe، 2013"، حيث أثبت أن المشروعات الصغيرة فعالة في الطبيعة ولها تأثير كبير علي رفع مستوى الحياة الاجتماعية والمالية للأفراد والجماعات وخاصة النساء، وأن هذه المشروعات يجرى تشغيلها بكفاءة لتبقي مستدامة من خلال تقديم قروض لأسفل الهرم وتحت خط الفقر من المحرومين.

المشاريع الصغيرة لعبت دوراً مهماً في تميز المرأة، وزادت من قدرتها علي الإبداع من خلال الانخراط السريع في المجتمع واندماجها به، وإبراز قدراتها من خلال فكرها وإبداعها الذي يأتي عبر اكتساب الخبرات والمهارات الإنتاجية، وهو ببساطة مسألة إنسانيتها وشخصياتها الإنسانية التي تتجدد

وتتحدد برقي فكرها واحتكاكها بالمجتمع الخارجي الذي بدوره يسهم في تطوير وصقل شخصيتها ويجعلها أكثر قوة وثقة بالنفس وأكثر قدرة علي التقدم ومواكبة التغيير والتطور الاجتماعي السريع والإبداع، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة " حمودة، ٢٠١١"، ودراسة " Krysher & Kock، 2010"، ولكنها اختلفت مع دراسة " Duflo، 2012".

يهتم المجلس القومي بتدريب وتأهيل المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، وينبع ذلك من إيمانه بأن إدارة المشروعات الصغيرة تحقق نتائج إيجابية إذا تم إكساب المرأة الخبرة الفنية والإدارية وفن التعامل مع العنصر البشري.

فالنساء المتدربات ذوات الخبرة الفنية يصبحن في المستقبل قيادات ناجحات قادرات على التعامل مع المواقف الصعبة، وكسب الثقة والاحترام من الجميع، كما أن التدريب والتأهيل يسبهن طاقة إبداعية تساعدهن في تجاوز العقبات التي تواجهن، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة " Krysher & Kock، 2010" ودراسة "Duflo، 2012".

تساعد المشاريع الصغيرة علي شعور النساء بالثقة بالنفس وذلك عن طريق اكتساب المهارات والخبرات الفنية والإدارية والكفاءة العالية التي تؤهل المرأة للقيام بعملها علي أكمل وجه مما أدى إلي رفع الروح المعنوية لديها وجعلها تعمل بكل ما تملك من طاقة إيجابية علي تحقيق أهدافها وطموحاتها ووضعت لنفسها رؤى استراتيجية واضحة، ساعدتها علي المشاركة بتنمية مجتمعها، وكل ذلك لابد من خبرات قيادية ماهرة زرعت في نفوس تلك النساء الثقة والقدرة علي ممارسة أدوارهن بإيجابية وتفوق من المشاريع التي تقدم لهن، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة "Duflo، 2012"، ودراسة "Swamynathe، 2013".

أكدت الدراسة الميدانية أن عمل المرأة في المشروعات الصغيرة يحقق فوائد عديدة لها تتمثل فيما يلي:

- تساهم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام إلي زيادة تحكم المرأة وتملكها للموارد ضمن محيط الأسرة الاقتصادي، والمسؤولية والثقة بالنفس، وزيادة الدور في عملية صنع القرار علي مستوى الأسرة، وتحسين الاتجاهات نحو المرأة في الأسرة والمجتمع المحيط بها، الي جانب قدرتها علي اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالأسرة وملكيتها لأصول منتجة، وارتفاع وعيها القانوني والسياسي فضلاً عن المشاركة في الحملات والاحتجاجات العامة.
- يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه.
- ينمي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي.
- يوسع في مجال حريتها الاجتماعية والفكرية.
- يساعدها علي ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي أنصبت وتنصب عليها.
- يسمح لها بتنميتها العلمية والمعرفية.
- يسمح لها بإعادة صياغة علاقتها مع ذاتها أولاً، فنظرة المرأة المنتجة أو المالكة إلي ذاتها تختلف تماماً عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية، كما يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين، الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالباً

ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراماً واعتبارا لها.

وفى هذا الصدد ضمن الهدف الشامل لمشاركة المرأة في عالم الإنتاج والعمل فان عمل المرأة في هذا القطاع ضروري لتحقيق ثلاثة أهداف، تتمثل فيما يلي:

- الهدف الإنساني والاجتماعي الذي يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والارتقاء بمستوى الأسرة.
- الهدف الاقتصادي الذي يتضمن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود والإنتاجية العالية والعائد المناسب علي الفرد والمؤسسة والمجتمع.
- الهدف الثقافي الذي يتضمن ترسيخ ثقافة ايجابية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع وتعظيم قيمة العمل بأنواعه ومستوياته المختلفة للمرأة والرجل علي السواء.

سادساً- واقع المشروعات الصغيرة في المجلس القومي للمرأة:

تمثل الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر أكثر من ٥٢% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد المصري، وتقوم بتشغيل ما يزيد علي ٥٢% من العمالة، ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر حوالي ١، ٢ مليون عميل، كما يقدر حجم الطلب للمواطنين الاقل دخلاً علي التمويل متناهي الصغر وغيره من الخدمات والمنتجات المالية بحوالي ٢١ مليون مواطن، في حين يغطى العرض الحالي ٥، ٧% من إجمالي الطلب(البرادعي، ٢٠١٦)، كما كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن حوالي ٦٠% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تعمل في مجال التجارة، سواء تجارة الجملة أو التجزئة مقارنة بنحو ٦٤، ٧% في عام ٢٠٠٣م، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل، حيث أنه لم يتعد ١٠، ٣% فقط من إجمالي هذه المشروعات، حيث يبلغ حجم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر ٣، ٠٤ مليون مشروع في أواخر ٢٠١٤م، وتستوعب ما يقرب ٧، ٩مليون عامل.

(موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)

تمثل المشروعات الصغيرة في مصر حوالي ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي ٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل، ويدخل سنوياً ٣٩ مشروع جديد مجال الإنتاج، كما تساهم المشروعات الصناعية بنحو ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة ٤٦% والمشروعات الكبيرة ٤١%.

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة في مصر عام ١٩٩١م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وبلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٨م أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار منها ٤٥ ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم "مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية"، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي ٥٣% من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب ١٨ مليون دولار.

يعد قانون تنمية المنشآت الصغيرة وهو قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م أداة مهمة تهدف إلي تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية، ونص القانون علي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل علي تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة (دسوقي، ٢٠١٢).

سابعاً- طبيعة المشروعات الصغيرة للمجلس القومي للمرأة:

يوضح الرسم البياني التالي المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات، والتركيز الشديد علي المشروعات الخدمية بنسبة ٤١، ٣%، يلي المجال الزراعي بنسبة ١٥، ٤% بالإضافة إلي أن هناك نسبة ضئيلة من المشروعات تقدم قروضاً للنساء بنسبة ٨، ٩%، وتتعدد المجالات بعد ذلك إلي المجال الحرفي ومجال محو الأمية والنوعية والحوكمة والنهوض بالمرأة سواء في المجال التنموي أو البيئي بنسبة ١٥، ٤%.

شكل رقم (٢)
يوضح المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات في هذا المسح

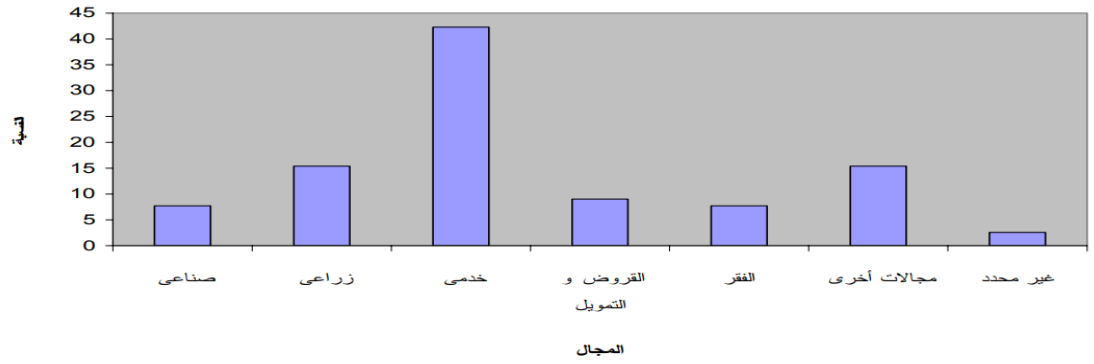

ثامناً- وصف طبيعة المشروعات الموجهة لتمكين المرأة اقتصادياً:

يتضح أن النسبة الكبيرة من هذه المشروعات ذات طبيعة المرة الواحدة ٦١%، بمعنى أن أغلب هذه المشروعات تبدأ وتنتهي مرة واحدة ولا تتكرر، ويلي ذلك نسبة المشروعات المتكررة وهى المشروعات التي تبدأ وتنتهي وتتكرر أكثر من مرة بسبب نجاح المشروع والرغبة في الاستفادة من نجاحه مرة أخرى، وأخيراً المشروعات ذات الطبيعة الدورية والتي تبلغ نسبتها ١٤%، وهى المشروعات التي تتكرر باستمرار بمعنى أنها تبدأ وتنتهي ثم تبدأ مرة أخرى وهكذا وذلك كثل المشروعات التي تقوم بتقديم قروض ثم تسدد هذه القروض وتقدم مرة ثانية بصورة دورية وهكذا.

شكل (٣)
توزيع المشروعات تبعاً لفترة نهاية المشروع في المسح السابق

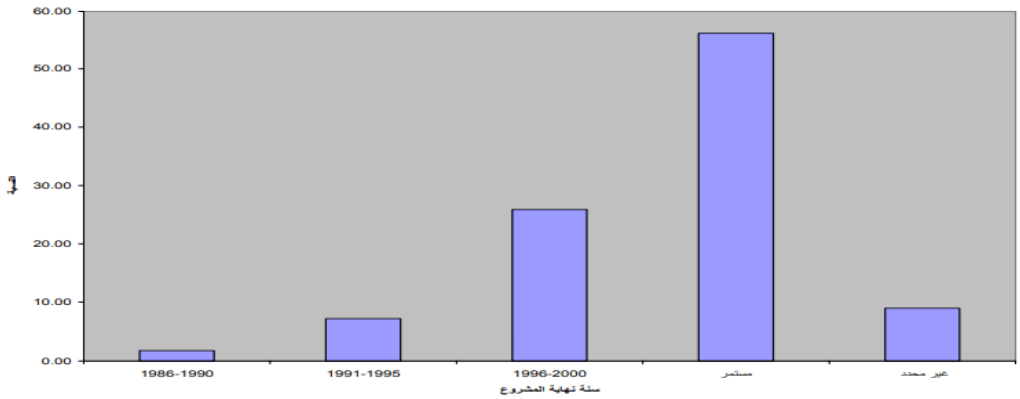

تاسعاً- توزيع المشروعات الموجهة للمرأة:

يتضح من الشكل التالي أن محافظة القاهرة تستأثر بنسبة كبيرة نسبياً من هذه المشروعات (١٢.٥%)، يلي كل من محافظتي المنيا والقليوبية بنسبة ٦.٦٦%، ثم محافظة أسوان بنسبة ٦%، ومن المؤكد أن القاهرة تستأثر بأعلى نسبة سكان، أما بالنسبة لبقية المحافظات فهي من محافظات وجه قبلي، والتي تحظى باهتمام ملاحظ بالنسبة لمشروعات التنمية من جانب كافة المؤسسات، ولا يرجع ذلك لتميزها وإنما لتخلفها الشديد في كافة مؤشرات التنمية وخاصة المؤشرات الخاصة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة علي وجه الخصوص، والجدير بالذكر أن بعض المشروعات تنفذ في أكثر من محافظة، وقد يرجع ذلك بسبب نجاح هذه المشروعات.

شكل رقم (٤)

التوزيع الجغرافي للمشروعات وفقاً للمحافظات في هذا المسح

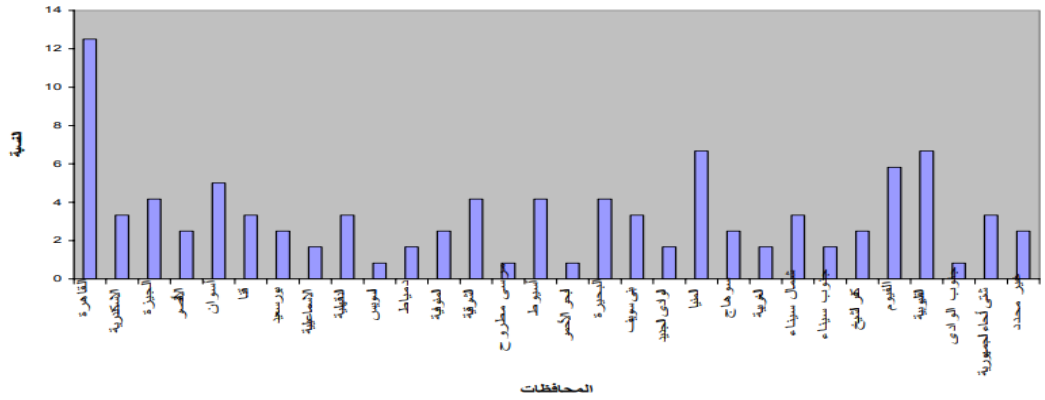

عاشراً- الأهداف الرئيسية للمشروعات:

أرتبط مدخل تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بمدخل زيادة الدخل في أدبيات الحماية الاجتماعية، وعامة تعددت الأهداف التفصيلية المذكورة للمشروعات، حيث أن النسبة الأكبر من المشروعات تقع في إطار هدف توليد الدخل بنسبة ٣٠، ٩٥%، يلي هدف زيادة إنتاجية المرأة بنسبة ٢٦، ٦٢%، وتنمية سوق العمل بنسبة ٢٥، ٩٠%، بينما يأتي بعد ذلك أهداف متصلة بتنمية المشروعات الصغيرة بنسبة ١١، ٥١%، وأهداف أخرى تدخل في إطار القضاء علي البطالة بنسبة ٥، ٠٤%.

شكل رقم (٥)

توزيع المشروعات وفقاً للأهداف الرئيسية للمشروعات في هذا المسح

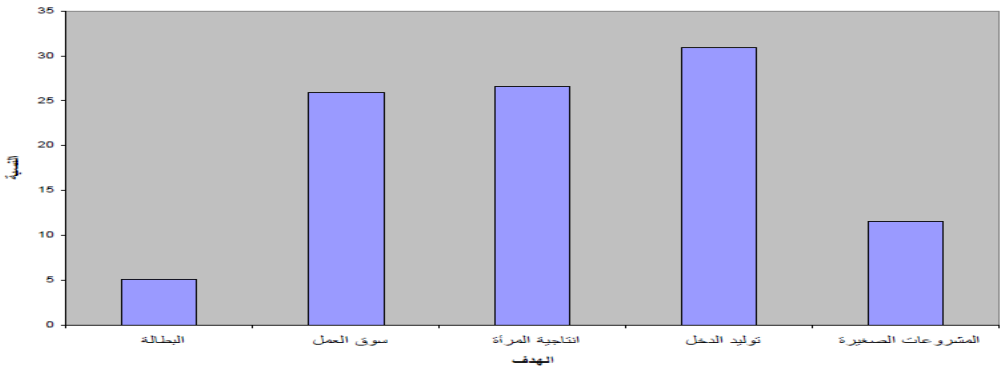

الأهداف الفرعية للمشروعات:

قدمت المشروعات عدداً كبيراً من الأهداف الفرعية ومنها رفع الإنتاجية للمرأة يليه هدف تنمية سوق العمل ثم هدف توليد الدخل، يليه هدف تنمية المشروعات الصغيرة والقضاء علي البطالة.

شكل رقم (٦)

المشروعات وفقاً للأهداف الفرعية في هذا المسح

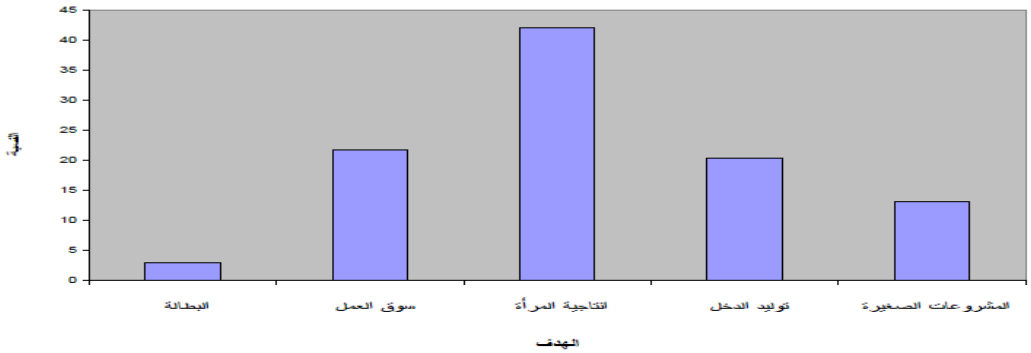

المشروعات وفقاً لأنشطة المشروع:

وفقاً للأهداف الرئيسية والفرعية للمشروعات أن تكون خدمة القروض أهم الأنشطة للمشروعات، وهو يعد من أكثر المناهج استخداماً منذ الثمانينات مع التوسع في اقتصاد السوق، أما التدريب والتأهيل فهو يتبع منهج الاستثمار البشرى في الفكر التنموي، يليه المساعدات الفنية والتي تعد علي درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة بصفة خاصة، ثم الخدمات الاجتماعية التي تعد أساسية لرفع مستوى المعيشة بصفة عامة، أما المساعدات المالية فتأتى في أواخر الأهمية، وتتبع المساعدات المالية وتقديم الخدمات الاجتماعية هدف الرفاهية الاجتماعية في أدبيات الحماية الاجتماعية وهو منهج قصير الأجل للقضاء علي الفقر، لذلك يعد أمراً طبيعياً لان المساعدات المالية يعد من أقل المناهج المستخدمة في الوقت الحالي نظراً للاهتمام المتزايد بالمنهج التنموي أكثر من منهج المساعدات والإعانات.

شكل رقم (٧)

تقسيم المشروعات حسب أنشطة المشروعات في هذا المسح

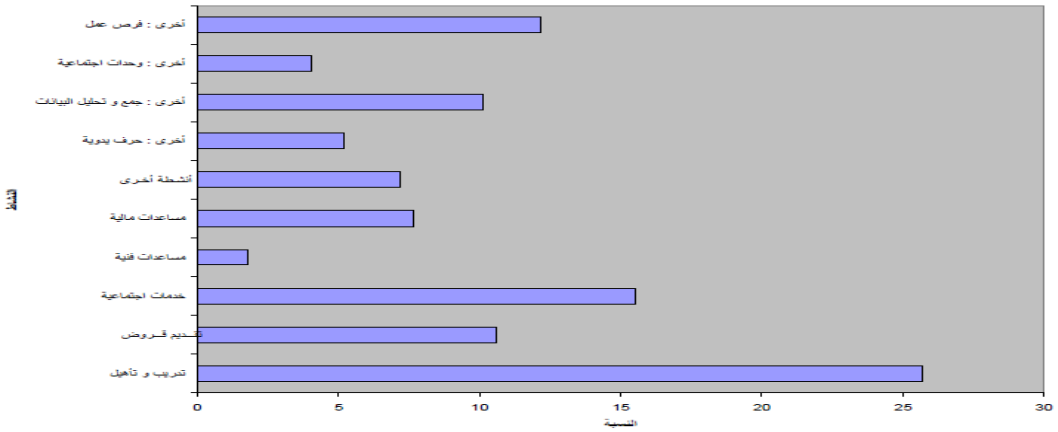

توزيع المشروعات تبعاً للإنجازات المشروعات: (دسوقي، ٢٠١٢):

هناك وسيلتين أساسيتين لتنفيذ أهداف مشروعات تمكين المرأة في المجال الاقتصادي إلا وهى التدريب وتقديم الخدمات، وهى الخدمات التمويلية والفنية لأصحاب المشروعات، بالإضافة إلي التركيز الشديد علي تدريب المرأة في كافة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لرفع مهاراتها وتمكينها اقتصادياً وترتبط هذه الوسائل مع أنشطة المشروعات السابق شرحها مع توليد الدخل وتنمية المشروعات الصغيرة.

شكل رقم (٨)

تقسيم المشروعات حسب أنشطة المشروع في المسح السابق

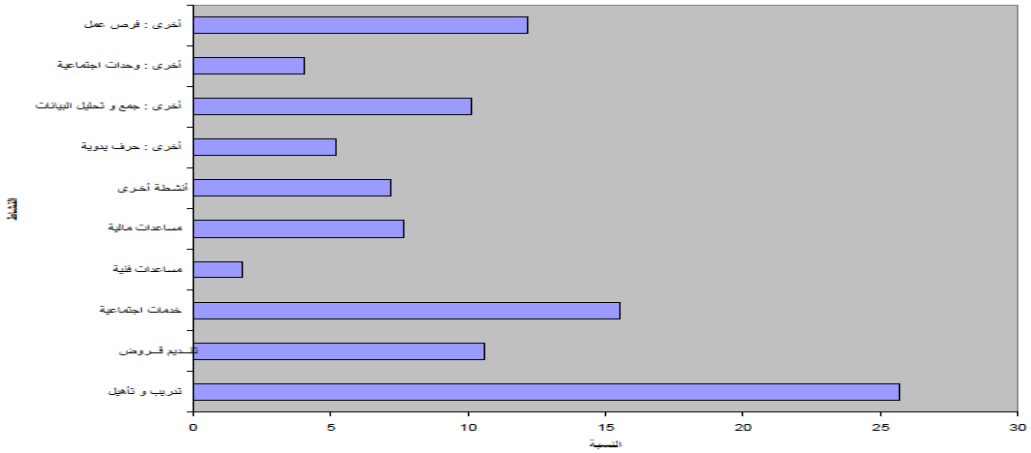

حادي عشر- أهم الجهود المقدمة من المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي لها والصعوبات التي تواجهه في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مقابلة المبحوثات والمسئولين عن المشروعات الصغيرة:

يستمد المجال الاقتصادي كمكون أساسي من مكونات تمكين المرأة المصرية عامة والمرأة الريفية خاصة لوجود نسبة فقر عالية داخل المحافظات وعليه فقد اهتمت فروع المجلس بالمحافظات بالمجال الاقتصادي كأحد أهم مجالات تمكين المرأة لما له من أهمية في رفع مستواها ومستوى أسرتها مما يساعد في إحداث تغيير ملموس في واقع المرأة إذ تم تحسين مستواها الاقتصادي فاهتمت الفروع بعقد الندوات والدورات التدريبية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وكذلك عمل مشروعات للمرأة المعيلة مثل القروض الدوارة مما كان له أثر إيجابي في تحسين مستوى المرأة اقتصادياً داخل المحافظات، وهي متمثلة في الأتي:

١. التعريف بمشروع المرأة للعمل الذي ينفذه مركز تنمية مهارات المرأة وعرض البيانات التي تم تجميعها من أجل تشغيل المرأة.
٢. دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي والاندماج المالي للمرأة، وبحث سبل التعاون بين المجلس والصندوق الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة وخاصة القروض متناهية الصغر للمرأة المعيلة.
٣. أهمية التعليم في إحداث التنمية الاقتصادية.
٤. تدريب السيدات والشباب علي بعض الصناعات مثل الصناعات الجلدية- أعمال الحياكة – التطريز اليدوي والأقمشة، صناعة الحلي والإكسسوارات- التفصيل- كيفية عمل البراويز والمرايات والفازات- فنون الكروشيه- الكليم اليدوي- عمل بعض أنواع المخبوزات- مشروع عش الغراب- حساب تكلفة المشروعات ومقارنتها بما هو موجود بالأسواق- حساب القيمة الغذائية للمنتج.
٥. متابعة المشروعات التي ينفذها المجلس بالمحافظات منذ عام ٢٠٠٠م إعمالاً لبروتوكولات التعاون أو المنح أو عقود الاتفاق وقياس الأثر التنموي علي المرأة والقوى التي تقطن بها.
٦. دور الشباب في التنمية الاقتصادية للمرأة.
٧. تفعيل التعاون بين فروع المجلس وعدد من الكليات والجامعات في مجالات التوعية والتدريب بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٨. تعديلات قوانين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٩. ترشيد دعم الوقود والطاقة كأحد قرارات الإصلاح الاقتصادي في مصر.
١٠. دور منظمات المجتمع المدني في إحياء صناعة الأسماك ومشاكل وحلول مهنة الصيد مع أصحاب الأعمال.
١١. تنمية دعم المرأة اقتصادياً وكيفية إعداد مشروع صغير وتسويق المنتجات من المشروعات الحرفية من خلال إقامة المعارض التسويقية.
١٢. ترشيح فتيات للعمل في مشروع القوى العاملة علي أن يقوم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإيجاد فرص عمل لهن.
١٣. دور السياحة في تنمية المجتمع وإيجاد فرص العمل.
١٤. دعم التعاونيات النسائية كآلية للتمكين الاقتصادي للمرأة.
١٥. توزيع عدد من استمارات الاستبيان علي المرأة المصرية لتحديد وتقييم الاحتياجات التدريبية التي يرغبن في التدريب عليها واللازمة لفتح مجال العمل.
١٦. أهمية المشاركة المجتمعية وتشجيع السيدات علي إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

١٧. متابعة اشتراك المرأة المعيلة في نظام التأمين الصحي.

١٨. تسليم السيدات المعيلات ماكينة خياطة للبدء في مشروع صغير.

١٩. دور المرأة العاملة نحو المشاركة الفعالة في التنمية.

٢٠. التوعية بمشروع مشروعك لتنمية الشباب.

٢١. المرأة في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

ثاني عشر: مدى استفادة المبحوثات من خدمات المجلس القومي للمرأة من واقع الدراسة الميدانية:

الحالة الأولى (ز. خ.ع):

حاصلة على الثانوية التجارية منفصلة عن زوجها ولديها بنت ولا تملك أي مصدر دخل، واتجهت إلى العمل بالتراث النوبي الأصيل في مجال التطريز وخرز النول والكورشيه والخوص، تواصلت مع المجلس القومي للمرأة والذي ساعدها في المشاركة في المعارض المختلفة لعرض منتجاتها، وحققت استفادة جيدة مع وجود بعض المشكلات الخاصة بالتسويق.

التقييم الذاتي للمبحوثة: ترى أن المجلس القومي للمرأة ساعدها في انتشار منتجاتها من خلال المعارض والقدرة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين، ولكن لم تستطع الوصول إلى التسويق الذي يلبي باحتياجاتها كاملة ويساعدها على التطوير في مجال عملها.

الحالة الثانية (ب.م.ص):

حاصلة على دبلوم فني، وتستكمل دراستها في كلية الآداب بالتعليم المفتوح، وعمرها(٤٩)عاماً، تعلمت حرفة يدوية وهى تصنيع الخوص، وتواصلت مع المجلس القومي للمرأة الذي أمدها بالمواد الخام للتصنيع، ونجحت في عملها .

التقييم الذاتي: ترى أن التسويق يسبب لها معاناة كبيرة، كما أنها تحتاج إلى التدريب علي مهام الإدارة حتى تستطيع أن تدير عملها بشكل أفضل.

الحالة الثالثة (م. أ. ش):

قامت بعمل مشروع يسمى " البيت النوبي" في منطقة كرداسة بالجيزة، يتسم بالطراز النوبي والزخارف النوبية والسجاد والنسيج اليدوي والجلود، وقامت بطلب المعونة من المجلس القومي للمرأة الذي ساندها ودعمها في تحويل " البيت النوبي" إلى " مركز تدريب" للفتيات على هذه الحرف.

التقييم الذاتي: ترى أن المجلس القومي للمرأة حول مشروعها من مجرد مشروع فردي بسيط إلى مركز مهم للتدريب على الحرف، وقد استفادت بشكل جيد من مساعدات المجلس القومي للمرأة.

الحالة الرابعة (م. ن):

مصرية الجنسية بيوغسلافية الأصل "المولد"، كانت تهوى الكورشيه والتطريز، وقامت بتعليم هذه الحرف للنساء بالمجان، ووجدت أن بيع المنتجات تواجه مشكلة التسويق، فاتجهت للمجلس القومي للمرأة لمساندتها، وبالفعل تعاون معها بعرض منتجاتها ومنتجات السيدات اللائي تعلمن هذه الحرف في

المعارض المختلفة، وتطوير مشروعها وأصبح يحمل علامة تجارية ويسمى" ميري هاندميد" وبعد ثلاث سنوات من العمل أصبح عدد العاملات لديها (١٥٠) عاملة.

التقييم الذاتي: شعرت المبحوثة بالامتنان وأنها استفادت وأفادت كثير من السيدات من خلال مساندة المجلس القومي للمرأة لها.

الحالة الخامسة (ب. ف. م):

تقيم في محافظة الجيزة، درست في كلية الخدمة الاجتماعية، وقامت بعمل دراسات عليا في مجال علم النفس، ولم يكن لديها مصدر دخل لها ولأولادها، ذهبت للمجلس القومي للمرأة وساعدها في التدريب على فن الديكوباج، ومدها بالخامات حتى استطاعت الدخول بالمعارض لعرض منتجاتها، كما أقامت ورشة لهذا العمل ومكان لعرض المنتج وتدريس الفن الذي تعلمته من المجلس القومي للمرأة.

التقييم الذاتي: تري أنها استفادت جيداً من خدمات المجلس القومي للمرأة بعد تعليمها هذه الحرفة ومساعدتها بالمواد الخام واشتراكها في المعارض المختلفة لعرض منتجاتها، كما أقامت ورشة ودربت الكثير من الفتيات على هذا الفن الجميل.

الحالة السادسة (ب. أ):

حاصلة على دبلوم تجارة، تعلمت تدوير مخلفات النخيل وتحويلها لمنتجات يدوية صديقة للبيئة، واستطاعت التواصل مع المجلس القومي للمرأة الذي بدوره ساعدها في تنمية مهاراتها حول هذه الحرفة واستطاعت بالفعل تعمل في هذا المجال وحققت نجاحات مذهلة.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت تقدماً ملحوظاً بعد إكسابها مهارات العمل من خلال المجلس القومي للمرأة، وترى أن التراث التقليدي يحقق إقبال جيد، ويقضي على مشكلة التسويق بسبب زيادة الطلب على المنتجات التقليدية.

الحالة السابعة (م.ح.م):

حاصلة علي بكالوريوس زراعة و متزوجة، وقررت أن تخرج للتعليم والتدريب واشتركت في دورة لتعليم صناعة الجلود، وتعلمت تصنيع الجلود بشكل دقيق، وتواصلت مع المجلس القومي للمرأة لمساعدتها في عرض المنتجات التي قامت بتصنيعها، وعرضت منتجاتها ولاقت نجاحاً باهراً.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت نجاحات كثيرة بمعاونة المجلس القومي للمرأة واستفادت من خلاله تعليم خدمات ما بعد البيع، كما أنها تحلم بتطوير الصناعة المصرية وتحويلها إلى صناعة يفتخر بها كل المصريين.

الحالة الثامنة (م. أ. ف):

حاصلة على بكالوريوس هندسة قسم عمارة، قامت بتصميم الإكسسوارات المنزلية والأثاث، وكانت موظفة بمرتب مجزي ولكنها تركت عملها، قدم لها والدها دعماً مادياً ونفسياً للعمل الذي تحبه، وقامت بعرض منتجاتها من خلال المركز القومي للمرأة.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت نتائج باهرة وأن الدعم الذي تم تقديمه لها من خلال والدها والمجلس القومي للمرأة أعطاها ثقة في نفسها وحلمها تحقق بنجاح مذهل، كما أنها ترى أن الزواج

والإنجاب لا يقفا أمام تحقيق أحلام المرأة وترى أنها حصلت على دعم جيد ساعدها على الانتشار والتطوير.

الحالة التاسعة (ل. م. ع):

حاصلة علي بكالوريوس فنون جميلة، عملت بالتدريس لفترة زمنية، وكانت تجيد الرسم على الخزف، وبدأت مشروعها والذي وجد دعماً قوياً من والدها، والمجلس القومي للمرأة الذي قدم لها الخبرات والمهارات المختلفة، كما ساعدها في عرض منتجاتها في المعارض التي تقيمها.

التقييم الذاتي: ترى أنها استطاعت أن تحقق نجاحاً كبيراً بمساندة المجلس القومي للمرأة، ولكنها تعاني من تسويق منتجاتها علي الرغم من مشاركتها في العديد من المعارض بواسطة المجلس القومي للمرأة، وعدم توافر الخامات الجيدة.

الحالة العاشرة (ن. ح):

حاصلة على بكالوريوس فنون جميلة، عملت كمهندسة ديكور بعد تخرجها، وتركت عملها بعد فترة من الوقت والتحقت بدورات تدريبية للرسم والتصميم، وتواصلت مع المجلس القومي للمرأة الذي ساعدها في عمل ورشة، وقامت من خلالها بتدريب الفتيات والسيدات على أعمال الرسم والتصميم، وحققت نجاح باهر في عملها.

التقييم الذاتي: ترى أن المنتج الجيد يفرض نفسه في السوق، لذلك لا تعاني من أي مشكلة في التسويق ولكنها تعاني من مشاكل في توفير العمالة المدربة والمؤهلة التي تستطيع أن تتقن العمل وتخضع للتدريب واكتساب المهارات.

الحالة الحادية عشر (ك. ع. أ):

حاصلة على بكالوريوس التربية الفنية، ودبلوم في الحرف والفنون التقليدية، وأنشئت ورشة فنية لتعليم الأطفال الرسم، وقامت بعمل رسومات وتصميمات فنية في صورة إحياء للتراث الماضي بشكل عصري، وذلك بمساعدة المجلس القومي للمرأة الذي تبنى مشروعها.

التقييم الذاتي: ترى المبحوثة أن أهم مشكلة واجهتها هي التسويق بالرغم من وجود المعارض المتاحة لعرض منتجاتها من المجلس القومي للمرأة ولكن يوجد انخفاض في المبيعات.

الحالة الثانية عشر (م.خ):

حاصلة على بكالوريوس تجارة، ولديها أخت حاصلة على بكالوريوس الفنون الجميلة، وقامت بمساعدة أختها بإنشاء ورشة لتصنيع الإكسسوار من الفضة والنحاس والأحجار الكريمة، وساعدها المجلس القومي للمرأة في التدريب وإكساب الخبرة الخاصة بمجال العمل، واهتمت بالتراث المصري في أعمالها و كان توجهها دمج التراث الصوفي في شكل فضة والإكسسوار.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت نجاحات مذهلة من خلال تعاون المجلس القومي للمرأة منها، ولكنها لم تعانٍ من مشاكل التسويق بسبب أنها قدمت الإكسسوارات مختلفة الأذواق المطلوبة في المجتمع.

الحالة الثالثة عشر (ص. م. أ):

حاصلة على بكالوريوس علاج طبيعي، وتهوى الفن والرسم على الأخشاب، وترى أن العمل الفني اليدوي يخفف من ضغوط الحياة، كما ساعدها المجلس القومي للمرأة في تسويق منتجاتها التي حققت النجاح الباهر.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت الكثير من أحلامها ومازالت تحلم بالجديد والمتطور، وأن المجلس القومي للمرأة ساعدها في ذلك.

الحالة الرابعة عشر (ه. س. أ):

حاصلة علي بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعة الأمريكية، وباحثة في الدراسات العليا، وعملت بوزارة الاتصالات، وتهوى العمل الفني اليدوي، وعملت موظفة لمدة عشر سنوات ولكن قدمت استقالتها وأسست شركة خاصة بها بمعاونة المجلس القومي للمرأة وتصميم عرايس للأطفال وتستعين بخامات مستوردة، وتتمنى الاستفادة من البيئة المحلية في توفير مستلزمات إنتاجها.

التقييم الذاتي: ترى أنها حققت ما تتمناه وما زالت ترغب في تطوير عملها، وأن المجلس القومي للمرأة كان سبباً رئيساً في اقتناعها بأن الحلم وحده لا يكفي إنما السير بخطوات ثابتة في العمل والاجتهاد معه يصل بالإنسان إلي ما يريده.

الحالة الخامسة عشر- د.أ.د.:

حاصلة على بكالوريوس الأثار، اهتمت بدراسة طبيعة الاحجار الكريمة وتأثيرها على الانسان في المجتمع الامريكي، وقامت بعمل إكسسوارات من الاحجار الكريمة، كما أتجهت إلى المجلس القومي للمرأة الذي ساعدها في الأشتراك بالمعارض المختلفة لعرض منتجاتها، ولاقت قبولاً وإعجاباً.

التقييم الذاتي: ترى أنها استفادت كثيراً من المعارض التي توافرت لها من قبل المجلس القومي للمرأة، وحقق لها الانتشار الواسع واستطاعت من خلالها تسويق منتجاتها بشكل جيد بسبب ملائمة منتجاتها للأسواق، كما أنها استطاعت أيضاً أن تغزو الأسواق العربية بالمنتج الخاص بها.

ثالث عشر- التحديات التي تواجه المرأة والمجلس القومي للمرأة أثناء العمل بالمشروعات الصغيرة من واقع الدراسة الميدانية:

أكدت الدراسة الميدانية إلي أن التحديات التي تواجه المرأة أثناء العمل بالمشروعات الصغيرة تتمثل فيما يلي:

١. نقص العمالة المدربة والمؤهلة بحيث تواجه المشاريع قلة عدد العاملات المدربات والمؤهلات للعمل في هذه المشاريع نظراً أن معظم الفتيات صاحبات الخبرة والمهارة يتجهن للعمل في القطاع الحكومي لأن العمل في هذه المشاريع يتطلب ساعات عمل طويلة إضافة إلي عدم وجود ضمان اجتماعي وتأمين صحي لمعظم العاملات في هذه المشاريع لذلك لا يتجه للعمل في تلك المشاريع إلا الفتيات اللواتي يصعب عليهن العمل في القطاع الحكومي ممن يتميزن بانخفاض مستواهن التعليمي، وفى هذا الصدد ذكر " عبد الرحيم توفيق، ٢٠٠٢" أن نقص العمالة المدربة والمؤهلة يكون بسبب تفضيل العمالة المدربة والمؤهلة العمل في المشروعات الكبيرة لأسباب عدة تتعلق

بالأجور والمكافآت وساعات العمل لذا لا يبقي في سوق العمل إلا الذين يصعب عليهم الالتحاق بالمشروعات الكبيرة مثل كبار السن وحديثي التخرج، كما أن معظم الشباب حديثي التخرج يعملون في هذه المشاريع لفترة قصيرة حتى يتسنى لهم الحصول علي الخبرة والالتحاق بالمشاريع الكبيرة، فإذا كانت المشاريع التي يعمل بها الرجال تعانى من هذه المشكلة فإنها تكون بشكل أكبر في المشاريع التي تعمل بها المرأة.

٢. صعوبة تسويق منتجات المشروع، حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن المرأة العاملة في هذا الميدان تعانى من صعوبة كبيرة في تسويق منتجاتها، تتمثل في بمحدودية تحرك المرأة داخل المجتمع عموماً وفى الجمعيات والمنظمات والفضاءات الاقتصادية خصوصاً مع اشتداد المنافسة علي الساحتين الدولية والمحلية مما يجعل عائق السوق عائقاً أساسياً علي المستوى الاقتصادي، ويمكن القول أن الأمور التي تساعد في صعوبة تسويق منتجات المشاريع النسوية هو طبيعة العادات والتقاليد المحافظة والتي تجعل تحرك المرأة فيها محدداً وتلقي عليها واجبات أسرية متعددة تمنعها من السفر والمبيت خارج المنزل والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية للتسويق لمنتجاتها.

الخاتمة وأهم النتائج:

أثار البحث في بدايته عدة تساؤلات مهمة قامت الباحثة بالإجابة عنها سواء من خلال الدراسة الميدانية أو من خلال القراءات المختلفة للتراث النظري المتوفرة حول الموضوع باللغتين العربية والأجنبية، كما استهدفت الدراسة تحقيق عدة أهداف في ضوء التساؤلات العديدة التي ارتبطت بالأهداف والاعتماد علي مجموعة من أدوات البحث الأنثروبولوجي كالمقابلة، الملاحظة، ودليل العمل الميداني لجمع المادة الاثنوجرافية الميدانية فضلاً عن الاعتماد علي المناهج البحثية المتعددة لتحليل المادة الاثنوجرافية كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ثم الإجابة عن كافة التساؤلات ومن ثم تحقيق الأهداف الموضحة في مقدمة البحث.

قد توصلت الدراسة إلي نتائج عدة يختص كل منها بالإجابة عن أحد التساؤلات المطروحة أو بإلقاء الضوء علي بعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي أهم النتائج:

أولاً- سمحت المشروعات الصغيرة للنساء بأن يتمتعن بأدوار جديدة للقيام بها في المجتمع، وتنمية روح التعاون لديهن وحب مساعدة الأخرين وتغليب المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة، كما عملت المشاريع الصغيرة علي صقل شخصياتهن وخلق شخصيات واعية لديها طاقات كامنة تسعى لاستخراجها ضمن خلق شخصيات واعية لديها طاقات كامنة تسعى لاستخراجها ضمن خلق بيئات مناسبة لكينونة المرأة ومراعاة خصوصية المرأة المصرية بشكل خاص.

ثانياً- معظم المشروعات التي يقدمها المجلس القومي للمرأة مشروعات خدمية، ثم المجال الزراعي، بالإضافة إلي هناك نسبة قليلة من المشروعات تقدم قروضاً للنساء بنسبة ٨.٩%، والهدف الرئيسي من هذه المشروعات تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بمدخل زيادة الدخل، وزيادة إنتاجية

المرأة بنسبة ٢٦.٦٢%، وتنمية سوق العمل بنسبة ٢٥.٩٥%، وأهداف متصلة بتنمية المشروعات الصغيرة بنسبة ١١.٥١%، وأهداف أخرى تدخل في إطار القضاء علي البطالة بنسبة ٥.٠٤%.

ثالثاً- تمثلت أهم الجهود المقدمة من المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي لها تدريب السيدات والشباب علي بعض الصناعات مثل الصناعات الجلدية، أعمال الحياكة، الحياكة، التطريز اليدوي والأقمشة، صناعة الحلي والإكسسوارات، التفصيل، وكيفية عمل البراويز والمرايات، فنون الكروشيه، وعمل بعض المخبوزات، ومتابعة المشروعات التي ينفذها المجلس بالمحافظات منذ عام ٢٠٠٠م وقياس الأثر التنموي علي المرأة والقوي التي تقطن بها.

رابعاً- يتبين أن التركيز الأكبر للمشروعات في المجال الاقتصادي كان في مجال التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة في حين أن هناك العديد من القطاعات الواجب الاهتمام بها قد تمثلت في برامج تدريبية لتفعيل دور المرأة في القطاع الحكومي، والعمل علي تنمية مهارات العاملات بالقطاع الخاص، العمل علي تنمية كوادر محلية من الإناث لاستمرارية عملية تدعيم المشروعات الصغيرة.

توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث تقدم الباحثة التوصيات التالية:

- عمل برامج تدريبية لتفعيل دور المرأة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.
- العمل علي تنمية مهارات العاملات بالقطاع الخاص علي وجه الخصوص.
- تنمية قنوات الاتصال بين هذه المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال مراكز الاتصال.
- تنمية كوادر محلية من الإناث لاستمرارية عملية تدعيم المشروعات الصغيرة وذلك من خلال دعم الأنشطة التدريبية للمهارات وتشجيع التنمية المؤسسية.
- عمل برامج لتدريب الفتيات علي تعلم الرياضيات وعلوم الكمبيوتر حيث يتيح ذلك لهن فرص الالتحاق بالكليات العملية وما يرتبط بذلك فرصهن في التوظف.
- تشجيع المبادرات التي تتم لتدريب طالبات الجامعة وذلك لرفع مهارتهن مما يزيد من فرصهم في الحصول علي وظائف بعد التخرج.
- إعادة تأهيل شريحة عريضة من العاملين بالفعل علي المهارات الجديدة الأساسية والتي تتضمن القدرة علي الإدارة من خلال المنظور العالمي، تنمية المهارات الخلاقة لحل المشاكل، القدرة علي التحليل، القدرة علي اتخاذ القرار، القدرة علي العمل الجماعي، تنمية المهارات القيادية، القدرة علي المبادرة، الالتزام بالتعليم المستمر، القدرة علي المخاطرة.
- تنفيذ برامج لمحو الأمية الثقافية والتكنولوجية بما يتفق مع احتياجات سوق العمل لتعظيم الإنتاجية والقدرة التنافسية للمرأة كمستخدم للتكنولوجيا مما يحميها من الخروج من سوق العمل وإتاحة فرص عمل مولدة لدخل مرتفع يساعدها علي تحمل أعبائها المادية.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أيوب، هالة، (٢٠٠٧)، التمكين الاقتصادي للمرأة العربية واقع وطموح، ورقة معدة لمنظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل، ص ص: ١-٣٠

٢. البرادعي، منى، (٢٠١٦)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحصول علي التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ما وراء الحدود الوسط المفقود.

٣. بوقصاص، عبد الحميد، (٢٠٠٠)، التنمية في المجتمعات الريفية بين الواقع والأهداف، مجلة التواصل، جامعة عناية، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، عدد (٦).

٤. بيلز. رالف ل.، و هويجز هاري، (١٩٨٨)، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة: محمد محمود الجوهري وسيد محمد الحسيني، ويوسف ميخائيل أسعد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مجلد(٢).

٥. تقرير الفجوة الجنسانية العالمي لسنة ٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي الدولي

٦. التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، بيكين ٢٠+، المجلس القومى للمرأة، ٢٠١٤، ص ص:١٦-٣٨

٧. توفيق، عبد الرحيم، (٢٠٠٢)، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء، الاردن.

٨. جعفر، نبيل عبد الرضا، ومروة عبد الرحيم، (٢٠١٥)، العلاقة بين تمكين المرأة في التنمية البشرية، منشورات الحوار.....www.ahewar.org

٩. الجوهري، محمد محمود، (٢٠١٥)، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦

١١. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٤

١٢. الحسيني، فلاح، (٢٠٠٦)، إدارة المشروعات الصغيرة، ط١، دار الشروق، عمان.

١٣. الخاروف، أمل والحديدي، سمر، (٢٠١١)، مشرووع ازدهار النساء التنموى وعلاقته بتمكين المرأة الاردنية، دراسة تقييمية، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، مجلد(٣٨)، عدد(١)، ص ص: ٢٤٠-٢٦٧

١٤. رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠٠٣)، الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

١٥. خليل، عزة، (٢٠١٠)، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمى- المشكلات وأليات التدخل دراسة ميدانية، مؤتمر تنمية المرأة العربية الاشكاليات وأفاق المستقبل، جامعة جنوب الوادى والمركز العربي للتعليم والتنمية.

١٦. الدباغ، البتول، (١٩٩٧)، فرص التأهيل المهني ومعوقاته، ورقة عمل مقدمة لندوة بعنوان العوامل المؤثرة علي إنتاجية المرأة العاملة في الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، الرياض.
١٧. دسوقي، منى عبد العال سيد، (٢٠١٢)، سياسات التمكين الاقتصادى وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، المجلس القومى للمرأة.
١٨. سلامى، منيرة وبيه، إيمان، (٢٠١٣)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادى للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر.
١٩. السيد، هالة، وعمارة، طارق، (٢٠٠٨)، دور المنظمات غير الحكومية طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مجلد(٤)، عدد(٢٤)، ص ص: ١٠٨٣-١١٢٥
٢٠. الشايب، إيهاب، (٢٠١٢)، اثر تمويل المشروعات متناهية الصغر علس مستوى معيشة الفئة المستهدفة " دراسة تطبيقية علي مؤسسة التضامن للتمويل الاصغر.
٢١. الطراح، علي وسنو، غسان، (٢٠١٦)، التنمية البشرية في المجتمعات النامية المتحولة – دراسة في أثار العولمة والتحولات العالمية، ص ص: ٢٣٧-٢٧٧.
٢٢. عدنان، قدومى ثائر، (٢٠١١)، تمويل المشروعات الصغيرة في الاردن المعوقات والتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الاردن.
٢٣. عدنان، نجم منور، (٢٠١٣)، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية" دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد(٢١)، عدد(٣)، ص ص: ٢٣٩-٢٧٦
٢٤. محمد، كاميليا حلمي، (٢٠١٢)، في منشأة مفهوم مصطلح تكمين المرأة، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، ١٥-١٨ سبتمبر ٢٠١٢.... Ilicwc.org
٢٥. محمود حلوة، (٢٠٠٧)، تنمية المرأة العربية، السعودية، دار أجنادين للنشر والتوزيع.
٢٦. مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، (٢٠٠٩)، دراسة تقييم الأثر الاقتصادى والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر علي المرأة الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
٢٧. مراد، مولاد الحاج، (٢٠٠٢)، مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية، وقائع الملتقى: أى مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران.
٢٨. منسي، روضة بنت محمد هاشم، (٢٠١٠)، دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الاسر المنتجة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية.

٢٩. منظمة العمل الدولي، (٢٠١١)، ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، ط٢.
٣٠. موسوعة الجياش، ٢٠١٦، الراديكالية.
٣١. موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار..www.namaa.gov.eg\default.aspx.
٣٢. نصار، هبة أحمد، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية، منظمة المرأة العربية.
٣٣. النعيمات، خليل، تمكين المرأة، مقال الكترونى منشور علي الموقع الالكترونى للمؤسسة الامريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الادنى .....http:\\ Arabic.anera.org
٣٤. وثيقة منهاج بيجين، فصل المرأة والاقتصاد، ص ص: ٨٠-٨٧، منشور علي الموقع الالكتروني :http: maktabatmepi.org
٣٥. يوسف، محمد محمود عبد الله، (٢٠١٤)، أليات ودعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نماذج من التجربة المصرية.
٣٦. يوسف، حنان، (٢٠١١)، تقرير حول سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعلية تطبيقها، مقدم في المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية منعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض.

ثـانـيـاً- الـمـراجـع الأجـنـبـيـة :

1. Bhavani ،K.K. ،(2001) ،Feminism and Racc: Oxford ،New York ،Oxford University Press.
2. Crepon ،B. ،Devoto ،F. ،Dufio ،E. ،Partentte ،W. ،(2014) ،Estimating The Impact of Microcredit on Those Who Take it Up Evidence From Randomize Experiment in Morocco ،National Bureau of Economic Research (NBER) ،NBER Working Paper ،Cambridge ،USA ،pp:1- 53
3. Duflo ،E. ،(2012) ،Women Empowerment and Economic Development ، Journal of Economic Literature ،50(4) ،pp: 1051-1079
4. England ،p. ،(1993) ،Theory on Gender ،Feminism on Theory ،New York: Aldine and Gruyter.
5. Garnder ،K & Lewis ،D. ،(1996) ،Anthropology ،Development and The Post –modern Challenge ،London: Pluto Press.
6. Germain ،N. Hartmann ،H. ،Melo ،F. ،Reyes-Bonilla ،H. ،(2015) ، Ornamental Reef Fish Fisheries: New Indicators of Sustainability and Human Development at Coastal Community Level ،Ocean and Coastal Management ،(104) ،pp: 13-149
7. Gow ،D. ،(1993) ،Doubly Dammed: Dealing With Power and Praxis in Development Anthropology ،Human Organization ،52(4) ،pp:380-397.
8. Horowitz ،M. ،(1994) ،Development Anthropology in The Mid-1990s: Development Anthropology Network 12(1) ،(2) ،pp:1-14
9. Http:// reports.weforum.org/global- gender-gap-report-2014
10. Hurst.Charles ،E. ،(2001) ،Social Inequality: Forms ،Causes and Consequences ،4th ed ،Boston and London: Allyn and Bacon.
11. Kabeer ،N. ،Mahmud.S.&Tasneem ،S. ،(2011) ،Does Paid Work Provide a Pathway to Women Empowerment? Empirical Findings From Bangladesh ،Institute of Development Studies (IDS Working Paper ، Vol(2011) ،No(375) ،pp:3-28
12. Krysher ،G. ،& Kock ،L. ،(2010) ،The Use of Micro grants To Mitigate Gender Inequity Afghanistan by Empowering Rural Farmers and Aqri Business Enterers ،Dal.
13. Lorber ،J. ،(1998) ،Gender Inequality: Feminist Theories and Politics ، Los Angeles ،Roxbury.
14. Moeller ،K. ،(2013) ،Proving The Girl Effect" Corporate Knowledge Production and Educational Intervention ،International Journal of Educational Development ،(33) ،pp: 612-621
15. Regmi ،S. ،(2004) ،Impact of Microfinance Program on Women Empowerment and Poverty Alleriation: A Case Study of Microcredit Project For Women (MCPW) ،in Latitpur District of Nepal ،College of Social Science and Philosophy University of Phillippines.
16. Sanders ،M. ،(ed) ،(2001) ،Women and Radicalism in The Nineteenth Century ،ISBN ،Routledge.

17. Saure ،P. ،& Zoabi ،H. ،(2014) ،International Trade ،The Gender Wage Gape and Female Labor Force Participation ،Journal of Development Economics ،(111) ،pp: 17-33
18. Serafico ،V. ،(n.d) ،Women International Fund For Agricultural Development (IFAD) ،Rome ،Italy.
19. Swamynathe ،R. ،(2013) ،A Review on MFIS Efficiency and its Impact on Women Empowerment ،Journal Cotemporary Research in Management ،Vol(4) ،pp: 32-43
20. Welzel ،C. ،(2014) ،Evolution ،Empowerment and Emancipation: How Societies Climb The Freedom Ladder ،World Development ،(64) ،pp: 33-51
21. World Bank ،(2014) ،Voice and Agency: Empowering Women and Girls For Shared Prosperity ،World Bank Publications Washington ،USA.